



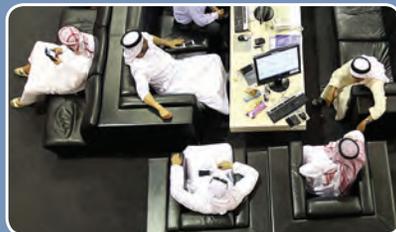
أوراق مالية

مجلة متخصصة | العدد الثالث عشر | ربيع الآخر 1436 - يناير 2015

تنفيذاً لتوجيهات صاحب السمو الشيخ محمد بن راشد
تدشين التداول على أسهم الشركات المدرجة بالسوق الثانية



شركات وطنية ترفع نسبة التملك
الأجنبي سعياً وراء العالمية



السماح للمؤسسين ببيع حصة من ملكيتهم
يشجع الشركات الخاصة للتحويل إلى عامة



«دبي للذهب والسلع» تطلق زوجين جديدين
من عقود الروبية الهندية الأجلة المصغرة

المحتويات



تدشين التداول على أسهم
الشركات المدرجة بالسوق
الثانية

2



اختيار هيئة الأوراق المالية
والسبع ضمن أفضل 30
ممارسة عالمية

6



معالي سلطان المنصوري يدعو إلى
ترخيص منتجات وخدمات مالية جديدة
بالأسواق العربية

16



السماح للمؤسسين ببيع حصة
من ملكيتهم يشجع الشركات الخاصة
للتحول إلى عامة

28



خبراء: توجه الشركات
لإدراج في الأسواق الخارجية
غير مجد

30



الإمارات تتصدر دول الشرق
الأوسط الأكثر نشاطاً في سوق
العملات والسبع

32



شركات وطنية ترفع نسبة
التملك الأجنبي سعياً وراء
العالمية

34

غلاف العدد



الطبعة الثانية

إكسبو 2020
دبي، الإمارات العربية المتحدة



أوراق مالية

مجلة متخصصة تصدر عن هيئة الأوراق المالية والسبع

التحرير والإخراج:

إدارة الإعلام والاتصال

المقالات المنشورة في هذه المجلة تعبر عن رأي أصحابها ولا تعبر بالضرورة عن رأي المجلة
أو الهيئة ولا تتحمل إدارة المجلة أو الهيئة أي مسؤولية تترتب عليها



شهادة الايزو 9001:2008 لتنظيم الجودة
ISO 9001:2008 certified

جائزتي برنامج الشيخ خليفة للتميز الحكومي
Sheikh Khalifa Government Excellence Awards





تنفيذاً لتوجيهات صاحب السمو الشيخ محمد بن راشد آل مكتوم تدشين التداول على أسهم الشركات المدرجة بالسوق الثانية

◀ معالي سلطان المنصوري: السوق الثانية رافد جديد للاقتصاد وتزيد الخيارات أمام المستثمرين
◀ الطريفي: 3 شركات تنضم للسوق الثانية و5 اكتتابات أولية خلال العام المقبل

منازل العقارية والمستثمر الوطني، وأن السوق ستكون رافداً مهماً من روافد الاقتصاد الوطني، وستتيح المزيد من الخيارات للمستثمرين إضافة إلى السوق الثانوي الرسمية المخصصة لتداول أسهم الشركات المساهمة العامة، الأمر الذي سيساهم في تعميق الأسواق وإتاحة مزيد من البدائل الاستثمارية لحملة الأسهم.

ونوه معالي رئيس مجلس إدارة هيئة الأوراق المالية والسلع، إلى أن هذه الخطوة تعكس إدراكنا جميعاً أهمية الشركات المساهمة سواء العامة منها أو الخاصة والدور الحيوي لهما في بناء اقتصاديات الدول والمشاركة مع الحكومة في تحقيق التنمية المستدامة، حيث تضطلع الموارد والخبرات المتوافرة لدى هذه الشركات بدورها في العملية التنموية، لذلك فإن سلامة وحسن أداء هذه الشركات ينعكسان على سلامة وحسن الأداء الاقتصادي للدولة بوجه عام، بالأخذ في الاعتبار أنها تسهم في تعزيز النشاط الاقتصادي، خصوصاً إذا علمنا أن عدد الشركات المساهمة الخاصة المسجلة في الإمارات بلغ حتى مطلع يناير الماضي 145 شركة، بإجمالي رؤوس أموال 131.3 مليار درهم، وذلك في جميع إمارات الدولة.

وأعطى معالي وزير الاقتصاد إشارة البدء في تداول أسهم الشركات الخاصة بالسوق الثانية عقب إلقائه كلمة افتتاح "المؤتمر الأول لأسواق رأس المال العربية" بحضور سعادة عبد الله الطريفي الرئيس التنفيذي لهيئة الأوراق المالية والسلع وعيسى كاظم رئيس مجلس إدارة سوق دبي المالي وعبد العزيز النعيمي، مساعد الرئيس التنفيذي لسوق أبوظبي للأوراق المالية، ومسؤولي الشركات المساهمة الخاصة التي تم إدراجها بالسوق، ورئيس اتحاد هيئات الأوراق المالية العربية وأمينه العام ورؤساء وممثلي 14 هيئة أوراق مالية عربية.

وقال معالي وزير الاقتصاد إنه سيتم إدراج المزيد من الشركات خلال الفترة القليلة المقبلة، وأن تدشين التداولات قد تم بعد التنسيق وعقد اجتماعات متواصلة بين كل من وزارة الاقتصاد وهيئة الأوراق المالية وسوق أبوظبي للأوراق المالية وسوق دبي المالي وعدد من الشركات المساهمة الخاصة، بحيث يتزامن بدء التداولات في السوق الثانية مع احتفالات الدولة باليوم الوطني الثالث والأربعين.

وأشار معالي سلطان المنصوري إلى أن الشركتين اللتين تم إدراجهما في السوق الثانية هما شركتا

أعلن معالي المهندس سلطان بن سعيد المنصوري وزير الاقتصاد رئيس مجلس إدارة هيئة الأوراق المالية والسلع، عن بدء تداولات السوق الثانية في دولة الإمارات تنفيذاً لتوجيهات صاحب السمو الشيخ محمد بن راشد آل مكتوم نائب رئيس الدولة رئيس مجلس الوزراء حاكم دبي، رعاه الله، وذلك بعد قيام سموه بإطلاق السوق الثانية سبتمبر الماضي.

131.3

مليار درهم رؤوس أموال 145 شركة مساهمة خاصة بالدولة

1995، وتتضمن مجموعة من الشركات المساهمة الخاصة والشركات التي لا تزال في مراحلها الأولى، وأكد أن السوق مفتوحة لإدراج شركات من دول مختلفة وخصوصاً من دول مجلس التعاون الخليجي، ومن قطاعات مختلفة، وأنها تهدف إلى إتاحة الفرصة للشركات التي تبحث عن التمويل بغرض النمو وتقديم الابتكارات، وبالتالي فإنها ستمثل وعاءً استثمارياً جديداً أو بعبارة أدق قناة استثمارية أخرى في دولة الإمارات بموازاة السوق المخصص لتداول أسهم الشركات المساهمة العامة.

وقال الرئيس التنفيذي للهيئة إن أبرز فوائد هذا السوق تتمثل في أنه سيمنح الفرصة للمساهمين في الشركات الخاصة للتداول بأسههم والاستفادة منها في تحقيق مكاسب بدلاً من انتظار التوزيعات السنوية فقط.

وبين أن هذا السوق سيكون محفزاً للشركات الخاصة- ومن بينها العائلية- للتحويل إلى مساهمة عامة بعد ذلك مما سينعكس إيجاباً على السوق الأولي والثانوي.. وبطبيعة الحال فإن وجود سوق للتداول على أسهم الشركات الخاصة يساعدها أيضاً في الحصول على التمويل اللازم لمشاريعها، ويسهل من تعاملها مع المنظومة البنكية في الدولة.

وأضاف الطريفي أن تأسيس سوق للشركات المساهمة الخاصة سيساهم في معالجة الكثير من المشاكل التي تواجه عملية التداول على أسهمها -كما هو الوضع حالياً- وعلى وجه الخصوص نقل شهادات ملكية الأسهم من خلال المحاكم وكتاب العدل وعدم الوضوح السعري العادل للأسهم.

ونبه الرئيس التنفيذي إلى أنه لا يوجد أي تعارض بين قواعد إدراج وتداول الشركات في السوق الجديدة وسوقي الأوراق المالية الحالية في أبوظبي ودبي، فلكل سوق متطلبات إدراج خاصة بها، مع الأخذ في الاعتبار أن السوق الثانية سيطبق عليها نفس نظام التداول والمقاصة والتسوية ونقل الملكية وحفظ الأوراق المالية المطبق على الشركات المدرجة في سوق أبوظبي ودبي، غير أن طبيعة السوق الثانية من حيث كونها مخصصة للشركات الخاصة يجعلها لا تخضع، على سبيل المثال، لبعض الشروط مثل الحد الأدنى لرأس مال الشركة الخاصة.

وأضاف معالي سلطان المنصوري أن وزارة الاقتصاد ستختص بالتأسيس والإشراف والرقابة والتفتيش على الشركات المساهمة الخاصة وفقاً لأحكام القانون الاتحادي رقم (8) لسنة 1984 في شأن الشركات التجارية وتعديلاته، فيما يكون دور هيئة الأوراق المالية والسلع هو الإشراف على تنفيذ أحكام هذا القرار.

وتوقع أن تقوم السوق الثانية بدور حيوي في إيجاد البيئة اللازمة للشركات المتوسطة والصغيرة لتطوير أعمالها، وأن تكون بمثابة منصة إقليمية لإدراج الشركات المماثلة في دول مجلس التعاون الخليجي والدول العربية مستقبلاً مما سيكون له انعكاسات إيجابية على الاقتصاد الوطني.

من جانبه، قال سعادة عبد الله الطريفي الرئيس التنفيذي لهيئة الأوراق المالية والسلع، إن الهدف من تأسيس السوق الثانية هو السماح بالتداول على أسهم شركات المساهمة الخاصة بشكل منظم بين المساهمين، متوقعاً أن يصل عدد الشركات المدرجة في هذه السوق إلى 5 شركات خلال العام 2015، مشيراً إلى وجود مناقشات مع 3 شركات للانضمام إلى السوق خلال الفترة المقبلة.

وأكد الطريفي أن هذه السوق ستساعد الشركات المساهمة الخاصة على تهيئة أوضاعها بما يتماشى مع معايير الأسواق المالية تدريجياً من حيث الميزانيات والشفافية والحوكمة والإفصاح، تمهيداً للانتقال إلى السوق الأولية في حال رغبت في ذلك مستقبلاً.

وكشف الطريفي عن دراسة الهيئة لإنشاء منصة أخرى للشركات الجديدة التي تؤسس من الصفر وأخرى للشركات الصغيرة والمتوسطة الحجم، مؤكداً أن هذا الدراسة ستستغرق بعض الوقت لإعداد منصة بمواصفات عالمية تخدم هذا القطاع.

وفيما يتعلق بالشركات التي يتم تداول أسهمها خارج الأسواق، أشار الطريفي إلى أنه حتى الآن لا يوجد تشريع يلزم هذه الشركات بالإدراج في أسواق المال، مشيراً إلى أن مجلس إدارة الهيئة يدرس إصدار تشريع يلزم هذه الشركات بالإدراج في الأسواق المالية سواء الثانوية أو الثانية، بعد إعطائها مهلة معينة.

وتوقع الطريفي أن تتواصل عجلة الإصدارات الأولية، مشيراً إلى أهمية أن تتنوع هذه الاكتتابات لتشمل كل القطاعات وخاصة القطاعات الأقل تمثيلاً في السوق والتي لا تعكس واقع التنوع في الاقتصاد الوطني وفي مقدمتها القطاع الصناعي، لافتاً إلى أن قطاعات العقارات والاستثمار والخدمات مازالت تستحوذ على النسبة الأكبر من الشركات المدرجة في الأسواق المالية.

وأوضح أن السوق الثانية، ستكون على غرار سوق AIM، التي تأسست في بورصة لندن عام



الهيئة تدرس إصدار تشريع
يلزم الشركات المتداولة خارج
الأسواق بالانضمام للسوق
النظامي بعد منحها مهلة



عزيزي المستثمر..

عند اتخاذ قرار بالبيع أو الشراء استند إلى متابعتك لأداء الشركات واحتمالات نموها، وذلك من خلال مطالعة البيانات المالية والميزانيات وحساب الأرباح والخسائر، مستفيداً من الإفصاحات الدورية والتقارير المالية التي تنشرها الشركات المساهمة العامة، وإلا فاستعن بمستشار مالي تثق به أو جهة متخصصة في التحليل الأساسي والفني للأسهم.



تعزيراً لجهود تنويع الأدوات الاستثمارية في الأسواق السوق الثانية إضافة نوعية في عمل الأسواق



يشكل تدشين السوق الثانية، المنصة الجديدة لتداول أسهم الشركات الخاصة في الإمارات، إضافة نوعية في عمل أسواق المال خلال المرحلة القادمة، وذلك نظراً لكونها تساهم في توفير قناة استثمارية، يرى العديد من الخبراء أنها ستكون نقطة تحول في عمل الأسواق التي باتت تعد من الأكثر نشاطاً على المستويين العالمي والإقليمي. وتُمن هؤلاء الجهود الكبيرة التي بذلتها هيئة الأوراق المالية والسلع في هذا المجال حيث تم تدشين هذه السوق.

وقالوا إن النظام الذي تم إصداره جاء مواكباً لأفضل الممارسات العالمية وواضحاً في تحديد الشروط التي ستمكن بموجبها الشركة المساهمة الخاصة من إدراج أسهمها في السوق سواء من حيث ضرورة أن يكون رأس مال الشركة مدفوعاً بالكامل، والتزامها بإصدار ميزانيتها المدققة لأخر سنتين ماليتين إلى جانب تسهيل عملية تداول أسهمها من خلال شركات الوساطة المرخصة من قبل الهيئة على أن يتولى السوق بعد موافقة الهيئة تحديد آلية تسعير الأسهم عند بداية إدراجها وساعات التداول ومقدار التحرك في سعر الأسهم، إلى جانب النظم والآليات والإجراءات الفنية اللازمة لتداولها. وستقوم الهيئة بالرقابة والتفتيش واتخاذ كافة الإجراءات اللازمة لضمان تطبيق النظام مع عدم الإخلال بالصلاحيات المقررة لوزارة الاقتصاد والسلطة المختصة. وبحسب الإحصائيات الرسمية التي أعلن عنها سوق أبوظبي للأوراق المالية وسوق دبي المالي، فإن أكثر من 10 شركات مساهمة خاصة مؤهلة لتداول أسهمها ضمن السوق الموازي. وقال عيسى كاظم رئيس مجلس إدارة سوق

دبي المالي إن السوق يقدم منذ فترة طويلة العديد من الخدمات للشركات المساهمة الخاصة مشابهة لتلك التي تقدمها للشركات المساهمة العامة، لذا فإن توفير آلية لتداول أسهم الشركات المساهمة الخاصة لن يحدث تغييراً سواء على صعيد طبيعة الخدمات المقدمة من السوق أو تداول أسهم تلك الشركات من خلال نظام التداول الإلكتروني.

وأضاف كاظم أن عملية الإدراج تشمل جميع الشركات المصنفة ضمن الشركات الخاصة وفق شروط محددة، مشيراً إلى أن الفكرة أصلاً من تأسيس سوق خاص بهذه الشركات من أجل السماح بالتداول على أسهمها بشكل منظم بين المساهمين وعلى نحو يساهم في تنويع أدوات الاستثمار في الأسواق المالية الإماراتية.

وأكد أن السوق قام بتوجيه خطابات إلى أكثر من 60 شركة مساهمة خاصة للإستفادة من خدمات أمين السجل المقدمة لهذا النوع من الشركات وقد كانت ردود فعل عدد كبير منها إيجابياً مما يعني أنها مهينة لإدراج أسهمها في السوق الموازي بعد تأسيسه وذلك إلى جانب شركات مساهمة خاصة من دول مجلس التعاون الخليجي والدول العربية.

من جهته، قال راشد البلوشي الرئيس التنفيذي لسوق أبوظبي للأوراق المالية إن السوق مستعدة لإدراج الشركات المساهمة الخاصة سواء من حيث البنية التحتية أو التقنية، مشيراً إلى أن 6 شركات مساهمة خاصة على الأقل مهينة للإدراج في سوق أبوظبي بعد تدشين السوق والذي تم بإدراج سهمي "منازل العقارية" والمستثمر الوطني".

وأشار إلى أن السوق سعى خلال الفترة الماضية لتنظيم حوارات مع مجموعة كبيرة من الشركات الخاصة، وذلك بهدف التعرف على توجهاتها بشأن إدراج أسهمها في السوق الموازي الذي يأتي تأسيسه ليشكل إضافة نوعية في أسواق المال الإماراتية.

ويرى الخبراء أن وجود سوق ثانية مخصص لتداول أسهم الشركات المساهمة الخاصة وفق آليات محددة يعد عنصراً مشجعاً لتحولها إلى مساهمة عامة في مرحلة لاحقة وذلك بالإضافة إلى الآثار الإيجابية المتمثلة في دعم وتعزيز عمل السوق الثانوية بشكل عام، كما سيتمنح الفرصة للمساهمين في الشركات

145 شركة خاصة

أظهرت أحدث التقارير الصادرة عن وزارة الإقتصاد أن إجمالي عدد الشركات المساهمة الخاصة المسجلة في الإمارات بلغ حتى مطلع يناير الماضي 145 شركة، بإجمالي رؤوس أموال 131.3 مليار درهم، وذلك في جميع إمارات الدولة. ما يعد مؤشراً قوياً على أن بيئة الأعمال مشجعة وناجحة. وأوضح التقرير أن دبي استحوذت وحدها على 71.7% من إجمالي رؤوس الأموال المسجلة في الدولة، بقيمة 95.7 مليار درهم، بينما احتلت أبوظبي المرتبة الأولى في عدد الشركات، مستحوذة على نسبة 57% من إجمالي الشركات وكشفت أن دبي استحوذت وحدها على 71.7% من إجمالي رؤوس الأموال المسجلة في الدولة، بقيمة 95.7 مليار درهم، المسد منها 93.5 مليار درهم، وذلك نتيجة للجذب الاستثماري الكبير القائم، بينما جاءت أبوظبي في المرتبة الثانية من حيث رؤوس الأموال بإجمالي 32.4 مليار درهم، المسد منها 27.8 مليار درهم. وأشار التقرير إلى أن عدد الشركات المساهمة الخاصة المسجلة في دبي وصل إلى 45 شركة، سبع منها تعمل في قطاع العقار، مستحوذة على نسبة 89% من إجمالي رؤوس أموالها المسجلة بالإمارة، وما نسبته 63.7% من إجمالي رؤوس الأموال للشركات المساهمة الخاصة في الدولة، بقيمة تبلغ 83.5 مليار درهم، وجاء قطاع الاستثمار في المرتبة الثانية في الإمارة مشكلاً نسبة 5% من رؤوس الأموال، وبقية خمسة مليارات درهم، وإجمالي 17 شركة، ثم قطاع التمويل بنسبة 3% بقيمة 3.3 مليارات درهم، بإجمالي تسع شركات، وقطاع الخدمات بنسبة 1%، وأخيراً الكهرباء والمياه والاتصالات والصناعة بنسبة 0.1%.

سوق أبوظبي للأوراق المالية يطلق منصة للتداول لسوق الشركات المساهمة الخاصة
كما يهتئ شركتي منزل العقارية و المستثمر الوطني على الراجهما
ADX has launched Private Companies Market
Congratulatory to Manazel Real Estate & The National Investor for being listed

Company Name	Volume	Bid	Ask	Volume	Traded Volume	Trades
MANAZEL Manazel Real Estates PJSC	9000	0.81	0.82	20000	10288498	167
TNI The National Investor PRJSC	20000	0.70	0.80	4291250	100000	1



الخاصة للتداول بأسهامهم والإستفادة منها في تحقيق مكاسب بدلا من انتظار التوزيعات السنوية فقط.

وقال حسام الحسيني الخبير المالي إن صدور النظام المتعلق بإدراج وتداول أسهم الشركات الخاصة يعد إنجازا جديدا يساهم في زيادة عمق سوق رأس المال في الدولة، مشيرا إلى أن عملية الإدراج لأسهم الشركات الخاصة ربما تكون طوعية وليست إلزامية نظرا لكونها تتطلب مستويات معينة من الإفصاح من قبل الشركات التي سيتم تداول أسهمها في السوق الجديدة.

وأكد أن ت دشين السوق الثانية للشركات المساهمة الخاصة سيساهم في معالجة الكثير من المشاكل التي تواجه عملية التداول على أسهمها وعلى وجه الخصوص نقل شهادات ملكية الأسهم من خلال المحاكم وكتاب العدل وعدم الوضوح السعري العادل للأسهم، وحل جميع الإشكاليات التي تواجه المستثمرين في هذه الشركات.

وقال "يعلم الجميع أن السنوات العشرة الأخيرة ساهمت في وجود شركات مساهمة خاصة يساهم بها عدد كبير من المستثمرين ويتجاوز في بعضها الألف المستثمرين، فأصبحت الشركات برغم شكلها القانوني كونها خاصة، إلا إنها عمليا تشبه الشركات المساهمة العامة، مشيرا إلى أنه وتبعاً لذلك، فإن هذه الشركات مرشحة بشكل أكبر من غيرها للتحويل إلى عامة. وأضاف أن النقطة الجيدة التي تنبئ لها المشرع في مشروع القانون الجديد للشركات المساهمة العامة تضمينه لبند يسمح بموجبه للشركات المساهمة الخاصة الراغبة بالتحويل إلى عامة ببيع حتى 30% من أسهمها في اكتتاب عام بدلا من البند القديم الذي يستوجب إضافة 55% على رأس مالها قبل عملية التحويل مما كان يشكل عبئا عليها ويمنعها من التحويل ودفع ببعضها لإتمام هذه الخطة في أسواق خارجية مما منع الإقتصاد الوطني الإستفادة منها على النحو المتوقع.

رسوم إدراج الشركات الخاصة

حدد النظام الذي أصدره مجلس إدارة الهيئة رسم إدراج بقيمة 30 الف درهم على الشركة المساهمة الخاصة التي يكون رأس مالها (500) مليون درهم فأقل و50 الف درهم على الشركة التي يزيد رأس مالها على (500) مليون درهم وحتى مليار درهم و100 ألف على التي يزيد رأس مالها على الملياري درهم. وتقوم الهيئة بالإضافة إلى السوق المعني، بتحصيل الرسوم المحددة وتكون مدة الإدراج عاما واحدا تنتهي في نهاية ديسمبر من كل عام، أما الإدراج الأول فتكون

مدته اعتباراً من تاريخ موافقة الهيئة على الإدراج وحتى نهاية ديسمبر من العام نفسه وبحسب الرسم في هذه الحالة على أساس الفترة الزمنية المتبقية من العام بالنسبة والتناسب مع اعتبار جزء الشهر شهراً كاملاً.

سجل الشركات الخاصة

من ضمن الخدمات التي يقدمها سوقاً أبوظبي لأوراق المالية ودبي المالي خدمة حفظ السجلات بأسمهم الشركات الخاصة في خطوة يعتبرها الكثير من المحللين بأنها عنصر داعم لفكرة تأسيس سوق للتداول على أسهم الشركات الخاصة ويشجع غيرها على الانضمام إلى هذا السوق، وكذلك فإنه يساهم في مرحلة لاحقة بتحويلها إلى مساهمة عامة.

كما أن وجود سوق للتداول على أسهم الشركات الخاصة يساعدها أيضا في الحصول على التمويل اللازم لمشاريعها ويسهل من تعاملها مع المنظومة البنكية في الدولة إلى جانب تطوير أسلوب عملها واعتمادها مبدأ الحوكمة في إدارتها.

ويوفر سوق دبي المالي مجموعة متميزة من الخدمات المقدمة للشركات بوجه عام سواء المساهمة العامة المدرجة في السوق أو الشركات المساهمة الخاصة ومن بينها خدمة أمين السجل. وقد فوضت 4 شركات مساهمة خاصة حتى الآن وهي -مدائن، موارد، أوتاد، المال كابيتال- السوق بإدارة سجل مساهميها.

وتبلغ رؤوس أموال الشركات الأربعة نحو 1.9 مليار درهم، وتتصدر شركة مدائن المركز الأول في القائمة من حيث رأس المال البالغ مليار درهم ثم تأتي بعد ذلك شركة موارد بواقع 500 مليون درهم والمال كابيتال 366.3 مليون درهم ونحو 10 مليون درهم لشركة أوتاد.



معالي سلطان بن سعيد المنصوري يرأس الاجتماع الأول من من الدورة الخامسة لمجلس إدارة الهيئة

المجلس يطلع على تقرير أبرز مؤشرات أداء الهيئة عن العام في ضوء خطتها الاستراتيجية اختيار هيئة الأوراق المالية والسلع ضمن أفضل 30 ممارسة عالمية

على صعيد العلاقات الدولية:

في إطار جهود الهيئة لتعزيز الشراكات الاستراتيجية الدولية تم توقيع مذكرة تفاهم مع الجهات التالية:

- هيئة أسواق المال بدولة الكويت.
- مؤسسة تطوير صناعة الأوراق المالية الماليزية.
- هيئة الإشراف المالي في رومانيا.
- هيئة جبرسي للخدمات المالية.
- المجلس العام للبنوك والمؤسسات المالية الإسلامية بمملكة البحرين.

كما تم كذلك المشاركة في اجتماعات المؤتمر التاسع والثلاثين للمنظمة الدولية لهيئات الأوراق المالية الـ "أيوسكو" الذي تقدمت فيه الهيئة بمبادرة متكاملة لتعزيز دور المنظمة في تطوير الأسواق الناشئة.

الأسهم التي تم شراؤها من خلال الحساب المجمع إلى الحسابات الخاصة بالمستثمرين المسجلة لدى المقاصة. ولغايات تطبيق هذا النظام تمت الموافقة على إجراء تعديل على كل من المادة رقم (35) من قرار مجلس إدارة الهيئة رقم (3) لسنة 2001 في شأن النظام الخاص بعمل السوق والمادة (5) من قرار مجلس إدارة الهيئة رقم (2) لسنة 2001 في شأن النظام الخاص بالتداول والمقاصة والتسويات ونقل الملكية وحفظ الأوراق المالية؛ بحيث يجيز التعديل التداول وفقاً لنظام الحساب التجميعي، مع إعطاء السوق صلاحية وضع

وفي بداية الجلسة تم انتخاب سعادة محمد بن علي بن زايد الفلاسي نائباً لرئيس مجلس الإدارة، واختيار أعضاء اللجنة التنفيذية ولجنة التدقيق من بين أعضاء المجلس. كما تم خلال الاجتماع مناقشة واستعراض عدد من الموضوعات والقضايا الهامة ذات الصلة بقطاع الأوراق المالية، وذلك على النحو التالي:

نظام الحساب التجميعي

انطلاقاً من الدور المنوط بالهيئة في تنظيم عمل الأسواق المالية بالدولة وتطويرها، أقر المجلس نظام الحساب التجميعي allocation account، وذلك لأغراض تنشيط السوق وتنويع التداولات التي تتم فيه وزيادة السيولة، وذلك بعد الاطلاع على الممارسات العالمية المتبعة فيما يتعلق بنظام الحسابات المجمعّة أخذاً في الاعتبار كافة الجوانب المتعلقة به وما قد يترتب على تطبيقه من نتائج في أسواق الدولة.

ويتميز النظام الذي تبنته الهيئة بأن آلياته وضوابط تطبيقه تتيح للهيئة والأسواق إمكانية الرقابة على التداولات التي تتم من خلال هذا النظام وضبط المخالفات التي تقع بالمخالفة للقانون والأنظمة.

ونظام الحساب التجميعي هو حساب مجمع يصدره السوق لصالح شركات الوساطة وذلك وفقاً للإجراءات المعتمدة في هذا الشأن، وهو حساب اختياري مخصص لتداولات المستثمرين المؤسساتيين فقط؛ حيث تقوم شركة الوساطة بالتداول لصالح عملائها المؤسساتيين فقط من خلال هذا الحساب ووفقاً لأوامرهم، وفي نهاية جلسة التداول تلتزم شركة الوساطة بتوزيع كافة

عقد مجلس إدارة هيئة الأوراق المالية والسلع اجتماعه الأول (من الدورة الخامسة للمجلس) في مقر الهيئة بدبي برئاسة معالي المهندس سلطان بن سعيد المنصوري وزير الاقتصاد، رئيس مجلس الإدارة.

ضم الاجتماع أعضاء المجلس بتشكيله الجديد (سعادة محمد بن علي بن زايد الفلاسي، وسعادة حميد علي بن بطي المهيري، وسعادة عبد الله خليفة أحمد السويدي، وسعادة هلال خلفان بن ظاهر المهيري، وسعادة اليازبية علي صالح الكويتي) والرئيس التنفيذي للهيئة سعادة عبد الله الطريقي. كما حضر الاجتماع أيضاً من الهيئة سعادة مريم السويدي نائب الرئيس التنفيذي لشؤون الترخيص والمتابعة والتنفيذ، وسعادة عبيد الزعابي نائب الرئيس التنفيذي للشؤون القانونية والإصدار والبحوث.

اختيار الهيئة ضمن أفضل 30 ممارسة عالمية

في إطار حرص الهيئة على المشاركة في المحافل الإقليمية والدولية التي تسهم في تعزيز مكانة الدولة على الساحة العالمية، شاركت الهيئة في مسابقة أفضل الممارسات العالمية The International Best Practice Competition، والتي تنافست فيها جهات على مستوى دول العالم بأفضل التجارب المؤسسية لديها، وأشرف على عملية التحكيم فيها لجنة مكونة من محكمين دوليين. وقد اطلع مجلس الإدارة على الشهادات الدولية التي تفيد تصنيف واختيار تجارب الهيئة ضمن أفضل (30) ممارسة عالمية، وذلك في مجال الاستراتيجية (تكامل وربط نظام إدارة الاستراتيجية بنظام تقييم الأداء الوظيفي)، ومجال التدقيق الداخلي (أتمتة نظام التدقيق الداخلي وربطه بالمخاطر والحوكمة المؤسسية)، ومجال الموارد البشرية (برنامج تأهيل القيادات التنفيذية).

– نجاح مركز الهيئة للتدريب في تأهيل (107) منتسباً أنجزوا برنامج التأهيل المهني للوسطاء.

الخدمات المؤسسية والمساندة:

كما تضمن تقرير الهيئة بعض إنجازات قطاعات الخدمات المؤسسية والمساندة بالهيئة ومن أبرزها:

- الانتهاء من خطة التحول الإلكتروني: تحويل عدد 41 خدمة موجهة لكل من (المستثمرين/شركات المساهمة العامة/شركات الوساطة/شركات الحفظ الأمين/ وشركات الاستشارات المالية والتحليل المالي/ وأمين سجل الشركات لمساهمة الخاصة)
- تنفيذاً لتوجهات القيادة الحكيمة للدولة بتوفير الخدمات للمتعاملين لإنجاز معاملاتهم بسهولة ويسر في أي وقت وأي مكان.. تم اطلاق تطبيق الهيئة للأجهزة الذكية على الأجهزة (Apple /Android /Blackberry/Windows) بمجموع 11 خدمة ذكية –تتنوع بين المعلوماتية والإجرائية- يتم تقديمها لإنجاز المعاملات عبر الهواتف الذكية والأجهزة اللوحية.
- حصول إدارة الموارد البشرية والشؤون المالية على جائزتي "التميز في الموارد البشرية على مستوى منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا"، " التميز في استراتيجيات بيئة عمل صحية " و" موظف الموارد البشرية المتميز بالقطاع الحكومي على مستوى منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا".
- تنظيم مؤتمر الهيئة السادس بعنوان "المعايير الدولية الطريق الأمثل إلى أسواق مالية أكثر عمقا وسيولة"، والمشاركة في تنظيم "المؤتمر الأول لأسواق رأس المال العربية" بالتعاون مع اتحاد هيئات الأوراق المالية العربية.
- المشاركة في تأسيس قاعة السوق المالي الافتراضي للتدريب بجامعة الإمارات.
- توقيع مذكرة تفاهم مع وزارة الداخلية بشأن التدريب وجودة الخدمات والتميز المؤسسي.
- توقيع مذكرة تفاهم مع جامعة السوربون أبوظبي بهدف دعم وتنمية الكوادر البشرية في قطاع الأسواق المالية.

قائمة الإقتصادات العشر الأكثر تحسناً عالمياً حسب تقييم البنك الدولي .

- تعزيز نشاط السوق الأولي من خلال الموافقة على قيد الشركات ومن ثم إدراجها في السوقين الماليين وهذه الشركات هي: دبي باركس أند ريزورتس، وإعمار مولز، وماركة، وأمانات، كما تم قيد شركتين أخريتين في السوق الثانية هما: منازل العقارية، والمستثمر الوطني.
- تم للمرة الأولى تداول حقوق الاكتتاب في أسهم زيادة رأس مال شركة "إشراق العقارية".
- منح بنك أبوظبي الوطني أول ترخيص في أسواق الدولة لمزاولة نشاط صانع السوق بالدولة.
- الترخيص لعدد من الخدمات المالية الجديدة كالتالي:
- عدد (13) شركة لممارسة نشاط "التداول بالهامش".
- عدد (9) شركات وساطة جديدة للتداول المباشر DMA.
- عدد (7) شركات لمزاولة نشاط الاستشارات المالية والتحليل المالي.

- شركة واحدة لتداول الشركة لحسابها الخاص.
- عدد (3) شركات لمزاولة نشاط التداول في السلع.
- الموافقة على تأسيس عدد (2) صندوق استثمار محلي بحجم أصول إجمالي تجاوز المليار درهم، والموافقة على تسجيل عدد (2) صندوق استثمار محلي، وترويج عدد (47) صندوق استثمار أجنبي داخل الدولة.
- التطبيق الإلزامي لنظام الإفصاح الإلكتروني (XBRL) على الشركات المساهمة العامة.

الإمارات في المركز الأول عالمياً
على مؤشر «فاعلية مجالس
إدارة الشركات» والمركز الأول
عربياً وشرقاً أوسطياً في مؤشر
«حماية المستثمرين»

الضوابط والإجراءات اللازمة لتطبيق هذا النظام، على أن تقوم الأسواق من جانبها باعتماد الضوابط الخاصة بهذا النظام بعد موافقة الهيئة.

كذلك اطلاع المجلس على جهود الهيئة في مجال تعزيز نشاط السوق الأولي والموافقة على تأسيس وطرح عدد من الشركات المساهمة العامة.

تقرير إنجازات الهيئة

كذلك اطلع مجلس الإدارة على تقرير عن إنجازات الهيئة خلال العام 2014، ويمكن رصد أهم وأبرز إنجازات الهيئة من خلال هذا التقرير على النحو التالي:

على الصعيد التشريعي:

تم تعزيز البنية التشريعية للأسواق من خلال إصدار مجموعة الأنظمة والقرارات – فضلاً عن إجراء تعديلات على عدد آخر منها – من أبرزها:

- قرار مجلس الإدارة رقم (1) لعام 2014 بشأن نظام إدارة الاستثمار.
- قرار مجلس الإدارة رقم (2) لعام 2014 بشأن نظام الأذونات المغطاة.
- قرار مجلس الإدارة رقم (10) لعام 2014 بشأن النظام الخاص بإدراج وتداول أسهم شركات المساهمة الخاصة.
- قرار مجلس الإدارة رقم (16) لعام 2014 بشأن نظام الصوك.
- قرار مجلس الإدارة رقم (17) لعام 2014 بشأن نظام سندات الدين.
- قرار مجلس الإدارة رقم (27) لعام 2014 الخاص بنظام الوساطة في الأوراق المالية.
- قرار مجلس الإدارة رقم (32) لعام 2014 بشأن نظام شهادات الإيداع.

الصعيد التنظيمي:

وفي إطار دور الهيئة كجهة تنظيمية تشرف على أسواق المال يمكن إجمال أبرز ما حققته الهيئة في هذا الشأن كما يلي:

- إطلاق صاحب السمو الشيخ محمد بن راشد آل مكتوم نائب رئيس الدولة رئيس مجلس الوزراء حاكم دبي (حفظه الله) "للسوق الثانية" في الأسواق المالية بالإمارات، وافتتاح التداول بها بعد إدراج أسهم اثنتين من الشركات المساهمة الخاصة بسوق أبوظبي للأوراق المالية.
- إحراز المركز الأول في مؤشر "فاعلية مجالس إدارة الشركات" وفق الكتاب السنوي للتنافسية العالمية الصادر عن المعهد الدولي للتنمية الإدارية بسويسرا.
- حصول الدولة على المركز الأول عربياً وشرقاً أوسطياً في مؤشر حماية المستثمرين، وارتقاء الدولة 59 درجة على المستوى العالمي، مما ساهم في دخولها

«الهيئة» توقع مذكرة تفاهم مع مؤسسة تطوير صناعة الأوراق المالية الماليزية



سعادة عبد الله الطريقي يتبادل الوثائق مع رانجيت أجييت سينغ بحضور رئيس وزراء ماليزيا نجيب رزاق

ونزاهة وشفافية التعاملات في هذه الأسواق، وتنمية مستوى المهارة والمعرفة لدى الأشخاص محترفي العمل بالأسواق، بما يساهم في الارتقاء بمستوى الخدمات المالية المتاحة بأسواقنا المالية".

وأضاف أن هذه الجهود كان لها انعكاسات إيجابية تمثلت في تأكيد المنظمات والمؤسسات المالية الدولية على منانة البنية الأساسية لسوق الأوراق المالية بدولة الإمارات العربية المتحدة من حيث التنظيم والتشريع والرقابة، وأنه قد أصبح - خصوصاً بعد الترقية إلى سوق ناشئة على أهم المؤشرات المالية الدولية - وجهة رئيسة للمستثمرين المؤسساتيين ومزودي الخدمات المالية في المنطقة.

ونوه الرئيس التنفيذي للهيئة بالتعاون مع هيئة الأوراق المالية الماليزية والجهات التابعة لها، مشيداً بالخبرات المتميزة لها والتجربة الناجحة للسوق المالي في ماليزيا وأهمية الاستفادة من هذه التجربة نظراً لوجود قواسم مشتركة وأوجه تشابه بين الأسواق المالية الناشئة في الدولتين، وباعتبار أن السوقين الماليين لكل منهما تعتبران من الأسواق الرائدة على مستوى الاقتصاد الإسلامي. وأوضح أن بنود مذكرة التفاهم الموقعة تدعم الخطة الاستراتيجية للهيئة التي تعمل على تعزيز قدرات الهيئة المؤسسية وتطوير البنية التنظيمية وتحقيق التميز المؤسسي وتحديث البنية الإلكترونية التحتية، إضافة إلى نشر مفاهيم التميز والجودة من خلال تنظيم ورش عمل وندوات وبرامج تدريبية في مجال عمل الهيئة.

وقعت هيئة الأوراق المالية والسلع ومؤسسة تطوير صناعة الأوراق المالية بماليزيا مذكرة تفاهم تهدف إلى تعزيز التعاون المشترك بينهما من خلال الاستفادة المتبادلة من برامج التأهيل والتدريب، بما يكفل تطوير أسواق المال وصناعة الخدمات المالية بصفة عامة والارتقاء بمستويات الأداء المهني للعاملين في هذا المجال بصفة خاصة.

وتم تبادل وثائق التوقيع على هامش جلسات منتدى الاقتصاد الإسلامي العالمي، الذي عقد في دبي برعاية وحضور صاحب السمو الشيخ محمد بن راشد آل مكتوم نائب رئيس الدولة رئيس مجلس الوزراء حاكم دبي، رعاه الله، وبحضور 9 من زعماء ورؤساء الدول بينهم رئيس الوزراء الماليزي نجيب رزاق.

وقام سعادة عبد الله الطريقي الرئيس التنفيذي للهيئة ورانجيت أجييت سينغ الرئيس التنفيذي للهيئة الأوراق المالية الماليزية بتبادل وثائق التوقيع على المذكرة. حضر مراسم التوقيع رئيس وزراء ماليزيا نجيب رزاق، كما حضرها أيضاً أزمان هشام شي دوي الرئيس التنفيذي لمؤسسة تطوير صناعة الأوراق المالية ود. عبید الزعابي نائب الرئيس التنفيذي للهيئة للشؤون القانونية والإصدار.

وعقب تبادل وثائق مذكرة التفاهم، أكد سعادة عبد الله الطريقي أن التوقيع على المذكرة يأتي في إطار سعي الهيئة المستمر من أجل توفير البيئة الاستثمارية الملائمة للمستثمرين التي تحقق الحماية لاستثماراتهم وتدعم نمو وتنوع الاقتصاد الوطني، والمحافظة على استقرار

تعاون بين «الأوراق المالية» والمجلس العام للبنوك والمؤسسات المالية الإسلامية

وقعت هيئة الأوراق المالية والسلع والمجلس العام للبنوك والمؤسسات المالية الإسلامية بمملكة البحرين، مذكرة تفاهم بشأن التعاون بينهما، وذلك عبر الاستفادة من برامج التأهيل والتدريب التي يقدمها كل طرف للآخر بما يكفل تطوير عمل أسواق المال في الدولة، والأنشطة والخدمات المالية بصفة عامة، والارتقاء بمستوى الأداء المهني للعاملين في هذا المجال بصفة خاصة.

وتحدد المذكرة أفاق التعاون بين الطرفين في تبادل الخبرات والدراسات والتنسيق بينهما بشأن مجالات التأهيل والتدريب والتعليم التي ينظمها الطرفان، واقترح البرامج التدريبية للمهنيين العاملين في مجال الخدمات المالية بهدف تطويرهم والارتقاء بمستوياتهم المهنية بما يحقق المعرفة الجيدة بالمنتجات والأدوات المالية المتداولة في الأسواق المالية، والتشجيع على التعليم المستمر والتطوير المهني في مجال الخدمات المالية. وبمقتضى الاتفاق، يتم تبادل الدراسات والبحوث والمطبوعات التي يقوم بها كل طرف بما لا يتعارض مع أنظمة وسياسات الطرف الآخر، كما يتيح كل طرف لموظفي الطرف الآخر فرصة الاستفادة والمشاركة في الأنشطة والفعاليات والدورات والمؤتمرات.

وقع المذكرة عن الهيئة سعادة د. عبید الزعابي نائب الرئيس التنفيذي للشؤون القانونية والإصدار وعن المجلس عبد الإله بلعتيق الأمين العام. يشار إلى أن المجلس العام للبنوك والمؤسسات المالية الإسلامية هو مؤسسة دولية مقرها البحرين، تأسس بتاريخ 16 مايو 2001، وهو مؤسسة منتمية إلى منظمة التعاون الإسلامي.

هيئة الأوراق المالية والسلع توقع مذكرة تعاون مع هيئة أسواق المال بالكويت

تم على هامش اجتماعات الدورة الثالثة للجنة الإماراتية الكويتية المشتركة بأبوظبي توقيع مذكرة تعاون بين كل من هيئة الأوراق المالية والسلع بدولة الإمارات وهيئة أسواق المال بالكويت. وقع المذكرة عن الهيئة سعادة عبد الله الطريقي الرئيس التنفيذي للهيئة وعن هيئة أسواق المال الكويتية سعادة د. نايف فلاح مبارك الحجرف رئيس مجلس المفوضين المدير التنفيذي.

ينصب الغرض الأساسي للمذكرة على توفير مزيد من الحماية للمستثمرين، والعمل على ضمان كفاءة أسواق الأوراق المالية من خلال إطار عمل يهيئ سبل التعاون والتفاهم المشترك وتبادل المعلومات وفق الحدود التي تسمح بها القوانين واللوائح المنظمة.

ويتضمن نطاق عمل هذه المذكرة المساعدة في كشف واتخاذ الإجراءات ضد التعاملات باستغلال المعلومات الداخلية وحالات التلاعب في الأسواق وغيرها من حالات الاحتيال في تعاملات الأوراق المالية، والمساعدة فيما يتعلق بالشركات والأوراق المالية والعقود الأجلة والخيارات والنشاطات الاستثمارية.

كما يتضمن نطاق العمل كذلك إنفاذ القوانين والقواعد واللوائح المتعلقة بالتعامل بالأوراق المالية والعقود المستقبلية والخيارات والاستثمارات الجماعية وتنظيم التعامل بها، والإشراف والرقابة على أسواق الأسهم وكذلك على عمليات المقاصة والتسوية، وتعزيز وضمان تأهيل وكفاءة الأشخاص المرخصين مع العمل على رفع مستواهم المهني بما يضمن نزاهة المعاملات وكفاءة الأداء المهني، وضمان التزام المُصدِّرين لعروض الاكتتاب لأوراق المالية وأعضاء مجالس الإدارة ورؤساء الشركات والمساهمين والمستشارين المهنيين للشركات المدرجة أو تلك التي ترغب في الإدراج بالأسواق التابعة للهيئتين بكافة الالتزامات المنصوص عليها في القوانين والنظم، وإنفاذ القوانين والأنظمة واللوائح المتعلقة بعمليات الإصدار والتعاملات، وكذلك ترتيب الصفقات وأعمال الإدارة والاستشارات المتعلقة بالأوراق المالية، وعمليات الاستحواذ والدمج.

مؤتمر سنوي لأسواق المال بدول «التعاون»

التي تم الاتفاق على أن يتم العمل بها بصفة استرشادية لمدة تنتهي بنهاية العام (2014)، وكذلك القواعد الموحدة لإصدار وطرح السندات والصكوك في الأسواق المالية بدول المجلس والقواعد الموحدة لإصدار وطرح وحدات صناديق الاستثمار في الأسواق المالية بدول المجلس



وافقت اللجنة الوزارية لرؤساء مجالس إدارات الجهات المنظمة للأسواق المالية بدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية، على عقد مؤتمر سنوي يضم مكونات أسواق رأس المال بدول المجلس تستضيفه دولة الرئاسة، وكذلك عقد اجتماع تنسيقي يتزامن مع

الاجتماعات الإقليمية والدولية التي تشارك فيها دول المجلس لتوحيد مواقفها في المحافل الدولية على أن يتم التنسيق بين دولة الرئاسة والأمانة العامة (إذا دعت الحاجة) لذلك.

كما قررت خلال اجتماعها الخامس، الذي عقده بالكويت مؤخراً، على دعوة فريق عمل المسؤولين عن التدريب في الجهات المنظمة للأسواق المالية بدول المجلس لعقد اجتماع واحد سنوياً لتعزيز وتطوير التعاون والتكامل في مجالات التدريب وتبادل الخبرات للمختصين في الأسواق المالية.

ووافقت على مذكرة التفاهم بين الجهات المنظمة للأسواق المالية بدول المجلس، بصيغتها المرفقة في الاجتماع، وذلك بعد أن اطلع على محضر الاجتماع الرابع للجنة الوزارية لرؤساء مجالس إدارات الجهات المنظمة للأسواق المالية بدول المجلس المنعقد في أكتوبر من العام 2013، وما تضمنه من توصيات بشأن مذكرة التفاهم بين الجهات المنظمة للأسواق المالية بدول المجلس، وعلى مذكرة الأمانة العامة بهذا الشأن.

واطلعت اللجنة على تقرير الأمانة العامة بشأن القواعد والمبادئ الموحدة لتكامل الأسواق المالية، وكذلك ما تم التوصل إليه من قواعد ومبادئ موحدة تم اعتمادها من المجلس الأعلى وهي: القواعد الموحدة لإدراج الأسهم في الأسواق المالية بدول المجلس، والقواعد الموحدة لإدراج السندات والصكوك في الأسواق المالية، والقواعد الموحدة لإدراج وحدات صناديق الاستثمار في الأسواق المالية، وقواعد الإفصاح الموحدة للأوراق المالية المدرجة في الأسواق المالية، والمبادئ الموحدة لحوكمة الشركات المدرجة في الأسواق المالية بدول المجلس، والقواعد الموحدة لطرح الأسهم في الأسواق المالية، وهي القواعد

ومشروع القواعد الموحدة للإشراف والرقابة على التداول في الأسواق المالية، والمحددة نهاية مدتهم الاسترشادية بنهاية العام 2015.

واتفقت اللجنة على التوصية للمجلس الوزاري بالرفع للمجلس الأعلى بالموافقة على استمرار العمل بالقواعد الموحدة لطرح الأسهم في الأسواق المالية بدول مجلس التعاون، والتي سبق أن اعتمدها المجلس بصفة استرشادية إلى حين الانتهاء من إعداد منظومة القواعد الموحدة لتكامل الأسواق المالية بشكل كامل والتأكد من مواءمتها وتوافقها مع بعضها، على أن يتم تشكيل فريق قانوني من دول المجلس لمراجعة جميع القواعد الموحدة كمنظومة واحدة والتأكد من انسجامها ومواءمة أحكامها ومن ثم رفعها كجموعة واحدة للجنة رؤساء هيئات الأسواق المالية (أو من يعادلهم) بدول المجلس، وكذلك توجيه فريق العمل بسرعة الانتهاء من القواعد الموحدة لتكامل الأسواق المالية بدول المجلس.

وأكدت اللجنة الوزارية أهمية عقد اجتماع سنوي مشترك بين لجنة محافظي مؤسسات النقد والبنوك المركزية واللجنة الوزارية لرؤساء مجالس إدارات الجهات المنظمة للأسواق المالية، وذلك لتبادل وجهات النظر فيما يتعلق بالجوانب الرقابية للمنظمة للأسواق المالية التجارية، ولأهمية التنسيق المستمر بين الجهات الرقابية في مواضيع التكامل المالي بدول المجلس، وذلك على أن تتولى الأمانة العامة لمجلس التعاون عرض الموضوع على لجنة محافظي مؤسسات النقد والبنوك المركزية بدول المجلس في اجتماعهم القادم بترتيب عقد الاجتماع المشترك اعتباراً من العام 2015.

دعت لاعتماد «العربية» لغة رسمية في اجتماعات «أيوسكو»

الإمارات تطرح مبادرة لتعزيز أداء هيئات الأسواق المالية بالمنطقة العربية



طرحت هيئة الأوراق المالية والسلع خلال اجتماعات المؤتمر التاسع والثلاثين للمنظمة الدولية لهيئات الأوراق المالية "أيوسكو" IOSCO الذي عقد في البرازيل، مبادرة تستهدف تعزيز أداء هيئات الأسواق المالية بالمنطقة العربية، وتطوير دور "أيوسكو" في تبادل الخبرات والتجارب والمعارف بين أعضاء المنظمة.

وناقش المؤتمر عددا من القضايا الهامة ذات الصلة بصناعة الخدمات المالية، وبحث الموضوعات التي تتعلق بهيئات الرقابة على الأوراق المالية وأسواق المال.

دور "أيوسكو" على أرض الواقع في مجال صناعة الخدمات المالية، خصوصاً في المنطقة العربية.

أبرز ما تناولته المبادرة:

- 1 - العمل على دعم قدرات وإمكانات أعضاء منظمة "أيوسكو" بمنطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا، بما يسمح لهم بالمشاركة الفعالة في تبادل ونقل المعرفة المتصلة بتشريعات الأسواق المالية، وتعزيز دورهم في الإشراف، والتنظيم، والتنفيذ، وذلك من خلال قيام المنظمة بشكل دوري بوضع وإصدار توصيات وتوجيهات عملية تُمكن الأعضاء من التعامل بشكل أفضل مع أي أزمة مالية تواجههم. كما تضمن المقترح تطوير مشاريع ثنائية بين الأعضاء وفقاً لما تسفر عنه دراسة الحالات التي يعرضها الأعضاء بناء على طلبهم.
- 2 - تطوير نتائج اجتماعات مجموعات وفرق العمل، وذلك من خلال التحول من المنهج النظري والوصفي القائم الآن - كما في حالة قراءة التقارير التي تعرض درجة التقدم الذي تم إحرازه - إلى المنهج التطبيقي ودراسة الحالة بما يمكن أعضاء "أيوسكو" من تبادل الخبرات والنتائج.
- 3 - تبني برامج تدريب عملية في الدول الأعضاء تقوم "أيوسكو" بنموذجها جزئياً.
- 4 - تقديم طلب رسمي لـ "أيوسكو" لتحذو حذو منظمات الأمم المتحدة، والبنك الدولي، وغيرها في اعتماد اللغة العربية كلغة رسمية يتم استخدامها جنباً إلى جنب مع اللغات الرسمية الأخرى التي تعتمدها المنظمة حالياً.

وشارك وفد الهيئة في الجلسات التمهيديّة والحلقات النقاشية والاجتماعات التحضيرية للمؤتمر، ومن بينها اجتماعات لجنة إفريقيا والشرق الأوسط، وتم استعراض التوجه الاستراتيجي لمنظمة "أيوسكو"، ومقترح قرار متعلق بتمويل برامج بناء القدرات، وآخر يتعلق بإجراءات تسريع انضمام الأعضاء لمذكرة التفاهم متعددة الأطراف، ومناقشة أساليب تعزيز عمق الأسواق المالية الناشئة من خلال المنتجات غير المالية. وشارك الوفد كذلك في اجتماع لجنة الأسواق النامية والناشئة (GEM)، والتي تناولت تمويل المشاريع الصغيرة والمتوسطة من خلال أسواق المال، والتمويل طويل الأجل من خلال الأسواق المالية للمشاريع الصغيرة والمتوسطة ومشاريع البنية التحتية.

كما تم خلال الاجتماع مناقشة تطوير صناديق استثمار في الأسواق الناشئة تتعاون فيه كل من "أيوسكو" والبنك الدولي وتقديم توصيات لصناع القرار فيما يتعلق بالإصلاحات المناسبة وأفضل الممارسات الناجحة لتطوير صناعة صناديق الاستثمار في الأسواق الناشئة، إضافة إلى القضايا المتعلقة بالأسواق المالية من منظور استثماري، والقضايا والتحديات التي تواجه الهيئات التنظيمية.

وعقد رؤساء وممثلو الهيئات الرقابية العربية الأعضاء في اتحاد هيئات الأوراق المالية العربية اجتماعاً تشاورياً بناء على دعوة من هيئة الأوراق المالية والسلع بدولة الإمارات، لمناقشة المبادرة التي طرحتها دولة الإمارات والتي تسعى إلى تطوير وتفعيل

مبادرة الهيئة تستهدف تطوير أداء الـ «أيوسكو» عملياً في مجال صناعة الخدمات المالية بالمنطقة العربية

ضمن خطط تحويل الدولة لمركز عالمي للخدمات المالية

محفزات قوية لإنشاء سوق سندات وصكوك نشطة في الإمارات

السندات والصكوك وفقاً لأحكام النظام، كما يجب أن يكون المترجم قد تأسس بالدولة في غير المناطق الحرة، في حال الإدراج الأساسي لصكوك التجزئة، ويجب إجازة الصكوك من قبل اللجنة الشرعية، ويجب أن لا يقل إجمالي القيمة للإصدار من الصكوك التي يعتزم إدراجها عن عشرة ملايين درهم، أو ما يعادل ذلك بأية عملة أجنبية مقبولة لدى الهيئة والسوق.

وأشار مستشار البحوث بالهيئة إلى شروط الموافقة على الإصدار والإدراج الأساسي والتي تشمل إعداد وتقديم نشرة اكتتاب وفقاً للنموذج الذي تعتمده الهيئة، وتضمين نشرة الاكتتاب كافة تفاصيل وشروط الصكوك القابلة للتحويل، كما أنه يمكن أن يكون إصدار وطرح وإدراج الصكوك وفقاً لبرنامج إصدار توافق عليه الهيئة، كذلك الدخول في اتفاقية أمانة تتضمن تأكيد حق الأمين في الحصول على أية معلومات تتعلق بتلك الصكوك، وواجباته في حماية حقوق ومصالح حملة الصكوك، وتعيين أحد المصارف العاملة بالدولة للعمل كوكيل دفع في الدولة.

وأكد أن الهيئة اعتمدت في إعداد النظامين على أفضل الممارسات العالمية لكنها أخذت بعين الاعتبار تحقيق التوازن بين حماية حقوق المستثمرين من حملة الصكوك والسندات من جهة وتحقيق المرونة الممكنة للمصدر من جهة أخرى.

وقال د. بركات إن جميع الشركات المدرجة في أسواق المال المحلية، تقع ضمن مظلة النظامين الخاصين بإصدار الصكوك والسندات، وأن أي عملية إصدار لهذه الشركات يجب أن تحظى بموافقة الهيئة وتوافقها مع الأنظمة المعمول بها، أما فيما يتعلق بإصدارات السندات والصكوك من قبل الحكومة الاتحادية أو الحكومات المحلية، فهي جميعها خارج مظلة الهيئة ولا تخضع لإصداراتها لموافقة الهيئة.

وخلال جلسات الملتقى تحدث السيد عمر السركال من سوق أبوظبي للأوراق المالية عن الجوانب الفنية المتعلقة بالسندات والصكوك، كما تحدث في دبي السيد خليفة رباح مدير العمليات بسوق دبي المالي، كما تناول السيد مايكل جيفري رئيس جمعية السندات والصكوك التي تتخذ من مركز دبي المالي العالمي مقراً لها، عرضاً عن التحديات التي تواجه الاستثمار في السندات والصكوك، وسبل حماية المستثمرين.

44.2

حجم إصدارات السندات
والصكوك في الدولة في
النصف الأول من 2014

750

مليون دولار قيمة
برنامج الشارقة الخاص
بصكوك الدين على
مدى 10 سنوات

إلى ذلك، عرض د. منذر بركات مستشار البحوث الرئيسي بالهيئة، الجوانب القانونية والإجرائية الخاصة بنظامي السندات والصكوك، موضحاً أن شروط الإصدار تشمل توفير مجموعة شروط في المترجم (الشركة أو الجهة المصدرة)، بحيث لا تتضمن الوثائق التأسيسية للمترجم أية قيود تمنعه من التصرف كالمترجم فيما يتعلق بإصدار وإدراج

جميع الشركات المدرجة في الأسواق المحلية ضمن مظلة النظامين الخاصين بإصدار الصكوك والسندات

أكد سعادة عبدالله الطريقي الرئيس التنفيذي للهيئة الأوراق المالية والسلع، أن نظامي الصكوك والسندات يتضمنان محفزات قوية لإنشاء سوق سندات وصكوك نشطة في الإمارات، وذلك ضمن خطط تحويل الدولة إلى مركز عالمي للخدمات المالية. وأضاف الطريقي في كلمة افتتاحية، خلال ملتقى تعريفى نظمتها الهيئة بالتعاون مع الأسواق المالية وجمعية الخليج للسندات والصكوك في أبوظبي ودبي، حول الصكوك والسندات والقواعد الخاصة بإصدارها وإدراجها وتداولها، ألقاها نيابة عنه الدكتور عبيد الزعابي نائب الرئيس التنفيذي للشؤون القانونية والإصدار بالهيئة، أن النظامين مبنيان على رؤية الهيئة واستراتيجيتها التي تهدف إلى وضع هيكل تنظيمي متين.

وأضاف أن أنظمة الهيئة تهدف إلى الارتقاء وصولاً إلى أفضل الممارسات العالمية بهدف تطوير أسواق الدولة، مشيراً إلى أن النظامين الجديدين جزء من خطط تحويل دولة الإمارات إلى مركز عالمي للخدمات المالية وترويج أسواق سندات الدين المحلية كأداة هامة للأسواق المالية. ونوه إلى إن النظامين وضعا على أسس تتوافق مع أفضل الممارسات العالمية في هذا المجال.

وأوضح أن نمو سوق السندات المحلية والدولية يقدم للمستثمرين خيارات لتنويع استثماراتهم، ونوه إلى أن حجم إصدارات السندات والصكوك في الدولة فقط في النصف الأول من العام تجاوز 44.2 مليار درهم، وهو ما يشكل 55% من إجمالي الإصدارات في منطقة الشرق الأوسط في نفس الفترة، وفقاً لتقارير دولية.

وأشار إلى أن إصدارات الصكوك في دول مجلس التعاون الخليجي في النصف الأول من عام 2014، ارتفعت بنسبة 19% مقارنة بـ 6% تم تسجيلها في ماليزيا، وفقاً لتقرير ستاندارد أند بورز.

وقال إن إمارة الشارقة أطلقت برنامجها الخاص بصكوك الدين والذي بلغت قيمته 750 مليون دولار على مدى عشر سنوات.

وأكد أن الأهداف العامة لهذه الحملة الترويجية التي أطلقتها الهيئة هي زيادة الوعي بين المصدرين والمستثمرين المحتملين فيما يتعلق بالصكوك، ودعم الدولة كمركز مالي رئيسي وعاصمة للاقتصاد الإسلامي، وتأكيد دور الهيئة في رفع مستوى الشفافية والكفاءة في أسواق الدولة، وكذلك لعرض انعكاسات الجوانب الإيجابية الجديدة على الأسواق المالية بالدولة.



الهيئة تحتفل باليوم الوطني الثالث والأربعين

باعتباره مبادرة مهمة للتعبير عن الولاء والانتماء للوطن وقيادته الحكيمة وبرنامجاً يتيح الفرصة لأبنائه للتعبير عن العرفان بالجميل لهذا الوطن المعطاء.

ونظمت الهيئة حفلاً في الحديقة المقابلة لمقر الهيئة في أبوظبي وقاعة المسرح في مبنى فرع الهيئة بدبي، تضمن الحفل عرض فيلمًا وثائقيًا عن الدور المحوري للمغفور له بإذن الله الشيخ زايد بن سلطان في إرساء دعائم دولة الاتحاد، كما تضمن تقطيع كعكة الاحتفال، والتقاط صورة جماعية لكافة موظفي الهيئة بحضور الرئيس التنفيذي للهيئة، وتقديم عروض لفرق شعبية وعروض تراثية للتذكير بتاريخ مجتمع الإمارات وماضيه وتعزيز الهوية الوطنية، وتضمنت نماذج من حياة المجتمع الإماراتي في البيئة الصحراوية والبيئة البحرية والبيئة الزراعية، تم خلالها تقديم عروض حية لعمليات القنص باستخدام الصقور وصيد اللؤلؤ وتسلق أشجار النخيل، وأهمية كل منها في حياة إنسان الإمارات في الماضي والحاضر.

وقدمت إدارة الشؤون المعنوية بالقوات المسلحة عرضاً لبرنامج الخدمة الوطنية وأهميته في بناء شخصية الشباب وصقل شخصيتهم والدفاع عن مكتسبات الوطن.

وتم تزيين مبنى الهيئة في مقرها بأبوظبي وفرعها بدبي بعلم الإمارات وملصق شعار روح الاتحاد الـ43، كما تم نصب خيمة تراثية وعريش ضم معرضاً للصور الفوتوغرافية، ونماذج من الأكلات الشعبية، كما تم توزيع بعض الهدايا الرمزية -التي تعبر عن تراث الدولة وتجدد ماضيها وحاضرها- على المشاركين في الاحتفال.

احتفلت هيئة الأوراق المالية والسلع باليوم الوطني الثالث والأربعين لدولة الإمارات العربية المتحدة، ونظمت احتفالية كبيرة بهذه المناسبة بمقرها في أبوظبي وفرع الهيئة بدبي بحضور سعادة عبد الله الطريقي الرئيس التنفيذي للهيئة ونواب الرئيس التنفيذي ومديري الإدارات وكافة موظفي الهيئة.

وقام الرئيس التنفيذي للهيئة بافتتاح فعاليات الحفل، الذي حضره جليل طريف أمين اتحاد هيئات الأوراق المالية العربية. وألقى كلمة سلط فيها الضوء على واقع دولة الإمارات حالياً والمكانة المتميزة التي اكتسبتها في صدارة الأمم مع التذكير بماضي الدولة وتراثها، ورفع الطريقي التهنية للقيادة الحكيمة للدولة بقيادة صاحب السمو الشيخ خليفة بن زايد آل نهيان رئيس الدولة (حفظه الله) وأخيه صاحب السمو الشيخ محمد بن راشد آل مكتوم نائب رئيس الدولة رئيس مجلس الوزراء حاكم دبي (رعاه الله)، وإخوانهما أصحاب السمو أعضاء المجلس الأعلى حكام الإمارات وأولياء العهود.

واستعرض الطريقي في كلمته نكري تأسيس دولة الاتحاد، مبيناً الواقع الذي كانت عليه الإمارات قبل قيام الاتحاد، وعدد مآثر الاتحاد واستذكر مناقب الآباء المؤسسين والأبدي البيضاء للمغفور لهما بإذن الله تعالى الشيخ زايد بن سلطان آل نهيان مؤسس دولة الاتحاد وباني نهضتها والشيخ راشد بن سعيد آل مكتوم اللذين قدما بعظمتها وإنجازاتها مثلاً نادراً على درب الإخلاص والتفاني من أجل رفعة شأن الوطن عالياً.

ونوه سعادته بالإنجازات الهائلة التي حققتها الدولة على مختلف الأصعدة من واقع تقارير التنافسية والمؤشرات العالمية. وأشار إلى برنامج الخدمة الوطنية



تجاوباً مع الدعوة السامية لصاحب السمو الشيخ محمد بن راشد آل مكتوم «الأوراق المالية والسلع» تشارك في مبادرة رفع العلم



عبد الله الطريفي: علم الإمارات يعكس ريادة وعزة وشموخ دولتنا الفتية

قام سعادة عبد الله الطريفي الرئيس التنفيذي لهيئة الأوراق المالية والسلع برفع علم الدولة على مقر الهيئة احتفالاً بذكرى تولي صاحب السمو الشيخ خليفة بن زايد آل نهيان رئيس الدولة، حفظه الله، مقاليد الحكم في الدولة، وتجاوباً مع المبادرة التي أطلقها صاحب السمو الشيخ محمد بن راشد آل مكتوم نائب رئيس الدولة رئيس مجلس الوزراء حاكم دبي، رعاه الله.

وقال سعادة عبد الله الطريفي إن "مبادرة رفع علم الدولة على جميع الوزارات والمؤسسات بناء على الدعوة السامية من صاحب السمو الشيخ محمد بن راشد آل مكتوم نائب رئيس الدولة رئيس مجلس الوزراء حاكم دبي، رعاه الله، تقوي عرى التلاحم والترابط بين المواطنين والقيادة، ونجدد من خلالها العهد والولاء لصاحب السمو الشيخ خليفة بن زايد آل نهيان رئيس الدولة، حفظه الله، في ذكرى جلوسه التي توافق الثالث من نوفمبر في كل عام، والتي هي بمثابة نقطة مضيئة ويوم من الأيام المجيدة والمشهودة في تاريخ دولة الإمارات".

وأضاف الطريفي أن "علم الإمارات يعكس ريادة وعزة وشموخ دولتنا الفتية، وأن هذه المناسبة التي يرفرف فيها العلم عالياً خفاقاً محلقاً للأعلى في وطن المجد والعزة والفخر تنمي الحس الوطني.. وترسخ مفهوم المواطنة الصالحة.. وتعزز الهوية الوطنية.. وتعمق روح الولاء للوطن والانتماء إلى إمارات الخير.. وتابع أن "هذه المناسبة تأتي لتسطر معانٍ من الوطنية والشموخ والكبرياء في سجل حافل يزخر بالإنجازات التي حققتها دولة الإمارات بفضل قيادتها الرشيدة التي أوفت بالعهد الذي قطعته على نفسها بأن تنتقل بالدولة من مرحلة التكوين إلى مرحلة التمكين ومن مرحلة التأسيس والبناء إلى وطن الريادة والسعادة".

وختم الرئيس التنفيذي للهيئة قائلاً: "نستلهم من هذه الذكرى الغالية العطرة كل معاني الوفاء والولاء ومشاعر الانتماء للوطن وقادته ورموزه.. حفظ الله دولة الإمارات قيادة وشعباً.. ودامت رايته مرفوعة خفاقةً محفورةً في القلب.. ومغروسةً في الوجدان.. رمزاً لوحدتنا ومصدر لفخرنا وعزتنا".

سوق أبوظبي و«دائرة المالية» يطلقان أول إدراج لسندات حكومية



الاستثمارات والمستثمرين إلى قطاع الأوراق المالية والسندات". وأضاف: "تتصدر إمارة أبوظبي اقتصادات منطقة الشرق الأوسط في مجال الجدارة الائتمانية وتحظى بثقة راسخة لدى المستثمرين من مختلف أنحاء العالم، حيث حافظت على تصنيفها ضمن قائمة الاقتصادات الأقل مخاطرة في أسواق الائتمان والأكثر قدرة على الوفاء بالتزاماتها المالية على مدى الأعوام الماضية".

من جهته، قال السيد راشد البلوشي، الرئيس التنفيذي لسوق أبوظبي للأوراق المالية: "نتطلع دائماً في سوق أبوظبي للأوراق المالية لأفضل الطرق الكفيلة بتعزيز جاذبية البيئة الاستثمارية في إمارة أبوظبي مستفيدين بذلك من امتلاكنا بنية تحتية تقنية متطورة وتطبيق إجراءات فعالة في آليات عمل السوق تمكننا من دعم نجاح عمليات الإدراج المشترك للسندات، سواء كانت مقومة بالدرهم الإماراتي أو بالعملة الأجنبية".

وأضاف البلوشي أن زيادة الاستثمار والمشاركة المؤسساتية تمثل أحد أهم أولويات سوق أبوظبي للأوراق المالية للمرحلة القادمة لما لها من أثر كبير في استقطاب الاستثمارات إلى إمارة أبوظبي والترويج للإمارة كوجهة مفضلة للاستثمار العالمي بالإضافة إلى دور الاستثمار المؤسسي في تحقيق الاستقرار في السوق المالي وبالتالي في الاقتصاد الوطني، أملاً في أن يكون إدراج السندات السيادية في سوق أبوظبي للأوراق المالية مقدمة لمزيد من الإدراجات المماثلة. واختتم "ما هذا إلا برهان واضح على مدى الثقة التي يحظى بها سوق أبوظبي على الساحة الاقتصادية".

وتبلغ القيمة الإجمالية للسندات المدرجة 1.5 مليار دولار أمريكي وتستحق في عام 2019، وذلك عقب اعتماد هيئة الأوراق المالية والسلع لمجموعة من القوانين والتشريعات الجديدة المتعلقة بإصدار أدوات الدين المحلية وإدراجها في سوق أبوظبي للأوراق المالية. وكانت دائرة المالية - أبوظبي قد أعلنت أواخر العام 2013 عزمها القيام بإدراج مشترك لسندات حكومة إمارة أبوظبي في سوق أبوظبي للأوراق المالية ولندن للأوراق المالية، حيث سيتمكن المستثمرون من تداول هذه السندات الحكومية مباشرة عبر سوق أبوظبي ولندن للأوراق المالية في نفس الوقت.

ويعهد اعتماد هذه التشريعات الطريق نحو إمكانية إصدار أدوات دين جديدة تمهيداً لإدراجها وتداولها في سوق أبوظبي للأوراق المالية كسوق أولية، مما يعزز من طرح أكثر من أداة مالية استثمارية مستقبلاً ويساعد على إيجاد مناخ أكثر جاذبية وديناميكية للاستثمار في العاصمة الإماراتية، أبوظبي.

وسيعمل بنك أبوظبي الوطني كمدير حساب لسوق أبوظبي للأوراق المالية، حيث ستتم عمليات التسوية والمقاصة من خلال البنك عبر الحساب المشارك الخاص بالسوق على منصة "يوروكليز" المتخصصة في تسوية صفقات الأوراق المالية وخدمات حفظها بالإضافة إلى خدمات ما بعد التداول. وسيكون الاستثمار في السندات مقصوراً على المؤسسات المرخص لها فقط.

وقال سعادة محمد سلطان بن غنوم الهاملي، مدير عام دائرة المالية - أبوظبي: "يأتي الإدراج المزدوج لهذه السندات في سوق أبوظبي ولندن للأوراق المالية ليساعد في تعزيز الجاذبية الاستثمارية للأسواق المحلية ولتؤكد على المكانة المتميزة لإمارة أبوظبي كمركز مالي إقليمي وعالمي قادر على جذب

أطلق سوق أبوظبي للأوراق المالية بالتعاون مع دائرة المالية - أبوظبي أكتوبر الماضي، أول إدراج لسندات حكومية، وذلك في خطوة جديدة نحو تأسيس سوق للسندات تعمل وفقاً لأفضل الممارسات المعمول بها في الأسواق العالمية، حيث يؤكد هذا الإدراج على المكانة المتميزة لإمارة أبوظبي كمركز مالي إقليمي وعالمي يساهم في توفير فرص استثمارية متنوعة. حضر حفل الإطلاق، الذي أقيم في مقر سوق أبوظبي للأوراق المالية، كل من سعادة محمد سلطان بن غنوم الهاملي، مدير عام دائرة المالية - أبوظبي؛ والسيد راشد البلوشي الرئيس التنفيذي لسوق أبوظبي للأوراق المالية، وذلك بحضور عدد من كبار المدراء من الجانبين وحشد من المستثمرين.

سوق أبوظبي يطلق تطبيقه الذكي

أطلق سوق أبوظبي للأوراق المالية أول تطبيق له للهواتف الذكية، والذي يوفر للمستثمرين الفرصة لتجربة أحدث العروض التقنية من سوق أبوظبي عروض البيع والشراء أثناء التداول بشكل فوري وكذلك الأخبار والتعاميم خلال اليوم. ويعطي التطبيق المستثمر إمكانيات وأدوات تبقية على اتصال دائم ومتابعة دورية ولحظية لحركة ونشاط السوق. ويأتي إطلاق هذا التطبيق الجديد كجزء من الجهود المستمرة لسوق أبوظبي الهادفة نحو تطوير خدماته لتلبية احتياجات عملائه وأيضاً لتسهيل نشاط تداول المستثمرين بشكل عام. ويوفر التطبيق الجديد ملخص السوق بناءً على المؤشرات والشركات المدرجة كما يوفر قوائم متعددة لمتابعة الأسهم المفضلة للمستثمر.

تطبيق آلية حقوق الاكتتاب

أعلن سوق أبوظبي للأوراق المالية عن نجاح تطبيق آلية تداول حقوق الاكتتاب في السوق. وطبق سوق أبوظبي آلية حقوق الاكتتاب من خلال إجراء شركة إشراق العقارية زيادة رأس مال الشركة المصدر من 1.725 مليار درهم إلى 2.325 مليار درهم أي بزيادة قدرها 600 مليون درهم موزعين على 600 مليون سهم وبقيمة اسمية 1 درهم للسهم الواحد بنسبة زيادة 34.78%. مع السماح بتداول حق الاكتتاب منفصلاً وذلك من خلال إتاحة الفرصة للمساهم الذي لا يرغب في الاكتتاب في أسهم الزيادة أو لا يستطيع ذلك أن يقوم ببيع هذا الحق والاستفادة من قيمته المالية.

سوق دبي يوقع مذكرتي تفاهم لتعزيز الإيداع والتسوية وتطوير الخدمات الذكية



وقع سوق دبي المالي مذكرتي تفاهم مع شركة إيداع الأوراق المالية في كوريا الجنوبية، وأخرى مع شركتي "رقميات" و"كوني" وذلك بهدف تعزيز نظام الإيداع والتسوية وتطوير الخدمات الذكية.

تأتي مذكرة التفاهم مع الشركة الكورية بهدف التوسع في جهود السوق الرامية إلى تطوير البنية الأساسية للعمليات اللاحقة لتداول الأوراق المالية في كل من الإمارات العربية المتحدة وكوريا الجنوبية.

وتشمل المذكرة العديد من مجالات التعاون ومنها تبادل المعلومات وتطوير الخدمات الجديدة وإقامة صلات تشغيلية تسهم في زيادة فعالية نظم الإيداع والتسوية، علاوة على الجهود المنسقة والمشاركة الهادفة إلى تطوير قطاع الأوراق المالية على المستوى العالمي. وتمثل المذكرة إطاراً عاماً يغطي مجالات التعاون المشترك، وقد تم توقيعها من قبل مريم فكري، نائب الرئيس التنفيذي، رئيس تنفيذي العمليات، ورئيس قطاع النقص والتسوية والإيداع، سوق دبي المالي، والدكتور جايهون يو، رئيس مجلس الإدارة والرئيس التنفيذي، شركة إيداع الأوراق المالية الكورية، بحضور عدد من كبار المسؤولين من الجانبين، وذلك خلال زيارة وفد الشركة الكورية لسوق دبي المالي. واتفق الجانبان على بذل كافة الجهود اللازمة لاستكشاف آفاق الخدمات والنظم الجديدة، وتبادل فرق العمل عبر برامج تدريبية، علاوة على تبادل المعلومات والإحصائيات المتعلقة بالأمور التشغيلية في أسواق المال بما في ذلك نماذج العمل التشغيلية وغيرها من فرص التطوير ذات الصلة.

تطوير تطبيقات «البورصة الذكية»

من جهة أخرى، وقع سوق دبي المالي مذكرة تفاهم مع شركة "رقميات" وشركة "كوني" بهدف تطوير مجموعة من التطبيقات الهادفة إلى تعزيز استراتيجية السوق الرامية إلى التحول بالكامل نحو مفهوم "البورصة الذكية" خلال المرحلة المقبلة.

تم توقيع المذكرة خلال معرض جيتكس لتكنولوجيا المعلومات 2014، ووقعها نيابة عن السوق حسن السركال، الرئيس التنفيذي للعمليات، وكل من تاباس روي، الرئيس التنفيذي لشركة "رقميات"، ومدوكار جوشي، نائب رئيس المبيعات في شركة "كوني".

وتمثل مذكرة التفاهم إطاراً عاماً للتعاون بين الأطراف الثلاثة فيما يخص تطوير التطبيقات الذكية التي تخدم كافة المتعاملين مع السوق، على أن يشمل

ذلك خدمات المستثمرين، خدمات شركاء الأعمال مثل الشركات المدرجة وشركات الوساطة وشركات الحفظ الأمين، إضافة إلى الخدمات المقدمة للموظفين.

وكرم سوق دبي المالي خلال معرض جيتكس شركة توتال تكنولوجيز اند سولوشنز، أحد الشركاء التقنيين للسوق، لمساهمتها الفعالة في تطوير المنصة الإلكترونية للإكتتاب الأولي "elIPO"، الحل المتطور والفعال لإنجاز الإكتتابات الأولية إلكترونياً ومن خلال ربط مباشر مع المصارف المتلقية، حيث سلم على الهاشمي، نائب رئيس تنفيذي، رئيس قطاع الخدمات المالية في السوق درعاً تذكارية بهذه المناسبة إلى سيسيل أوينز، رئيس مجلس الإدارة والرئيس التنفيذي للشركة.

وكرم سوق دبي المالي خلال مشاركته في المعرض 7 من شركات الوساطة العاملة في السوق لتوفيرها تطبيقات التداول عبر الهواتف الذكية، علماً أن السوق يقدم كافة التسهيلات اللازمة لتمكين شركات الوساطة من توفير هذه الخدمة لعملائها، كما يشجع بقية الشركات على المضي قدماً في هذا السبيل بما يسهل على المستثمرين إنجاز تداولاتهم في السوق أينما كانوا ووقتاً شاؤوا انطلاقاً من استراتيجية "البورصة الذكية" التي يطبقها السوق.

وضمنت قائمة الشركات التي حظيت بالتكريم كل من: مباشر للخدمات المالية، المجموعة المالية هيرميس للتداول، الإمارات دبي الوطني للأوراق المالية، الرمز كابيتال، مينا كورب للخدمات المالية، أبوظبي الوطني للأوراق المالية، وأبوظبي الإسلامي للأوراق المالية. وقد تولى حسن السركال، نائب رئيس تنفيذي، رئيس تنفيذي العمليات، رئيس قطاع العمليات في السوق بتوزيع الدروع التذكارية على مسؤولي الشركات السبع.

وبلغت قيمة التداول عبر تطبيقات الهواتف الذكية بسوق دبي المالي 2.6 مليار درهم خلال 9 أشهر، وينتظر أن يكتسب قوة دفع أكبر في المرحلة المقبلة مع قيام المزيد من الشركات بتوفير هذه الخدمة.

2.6 مليار درهم قيمة التداول عبر تطبيقات الهاتف الذكية بسوق دبي المالي خلال 9 أشهر

عزيزي المسؤول عن الإفصاح بالشركات

الإفصاح الفوري عن البيانات المالية الدورية والقرارات الجوهرية. يوفر الشفافية للأسواق المالية التي تعد مسألة الثقة بها وبمصداقيتها على درجة عالية من الحساسية والدقة. تُذكر أن الإفصاح هو روح أسواق الأوراق المالية، وهو حجر الزاوية في تحقيق سلامة وعدالة التعامل بالأوراق المالية، وأنه معيار مهم لقياس كفاءة السوق وتطوره.



خلال افتتاحه المؤتمر الأول لأسواق رأس المال العربية

معالي سلطان المنصوري يدعو إلى ترخيص منتجات وخدمات مالية جديدة بالأسواق العربية

وأضاف معاليه أن المؤتمر يمثل فرصة سانحة لإلقاء نظرة فاحصة منعمقة لتقييم إنجازات الاتحاد، والتحديات التي يواجهها قطاع الأوراق المالية العربية، مع الحرص في الوقت نفسه على استشراف آفاق المستقبل وإلقاء اطلالة سريعة على الدور المتوقع له خلال المرحلة المقبلة، والمبادرات المستهدفة تنفيذها ضمن الخطط الطموحة للارتقاء بأدائه.

وبين معاليه أن موضوع المؤتمر يثير قضايا عدة يأتي في مقدمتها التعاون بين هيئات الأوراق المالية العربية وتبادل المعلومات بينها، وهو أمر يعد على درجة كبيرة من الأهمية في تطوير الأسواق، فضلاً عن دعم الرقابة على الأسواق ومكوناتها التنظيمية، أخذاً في الاعتبار أن المعايير الدولية للشفافية تتطلب انسحاب المعلومات بين الجهات الرقابية داخل الدولة بهدف توفيرها للجهات الخارجية المختصة عند طلبها، مع تأكيدنا على الدور الحيوي لأسواقنا المالية في اقتصاداتنا العربية.

ووفقاً للإحصائيات الحديثة لصندوق النقد العربي عن أداء الأسواق المالية العربية، بلغت قيمة التداول لأربعة عشر سوقاً مالية عربية منذ بداية العام 2014 وحتى نهاية تداولات (19 نوفمبر) قرابة 711.61 مليار دولار كما بلغ إجمالي الأسهم المتداولة في هذه الأسواق نحو 318 مليار تم تداولها عبر عدد من الصفقات بلغ حوالي 22.340 مليون صفقة، كما بلغت القيمة السوقية لهذه الأسواق مجتمعة

وشدد معاليه في كلمته الافتتاحية للمؤتمر الأول لأسواق رأس المال العربية، الذي عقد في دبي نوفمبر الماضي، على ضرورة استحداث آليات جديدة وخدمات تكنولوجية متنوعة، منوهاً إلى أهمية تفعيل دور حوكمة الشركات، وتعزيز الشفافية، ودعم آليات الإفصاح، فضلاً عن الالتزام بمعايير المطابقة وإنفاذ القوانين.

وعبر معاليه عن شكره وتقديره للأمانة العامة لاتحاد هيئات الأوراق المالية العربية، وصندوق النقد العربي، ومؤسسة تومسون رويترز، على الجهود المتميزة التي بذلت من أجل تنظيم هذا المؤتمر الواعد الذي يتوقع أن يكون له انعكاسات إيجابية على أداء الهيئات الأعضاء بالاتحاد.

وقال معاليه "مضى ما يقرب من 8 سنوات كاملة منذ أن بادرت دولة الإمارات بالدعوة لعقد اجتماع تشاوري في أبوظبي للبحث في سبل تأسيس اتحاد لهيئات الأوراق المالية العربية ليكون بمثابة تجمع مهني وحاضنة عمل عربي اقتصادي مشترك، وفي أعقاب أشهر قليلة جاء الإعلان عن ميلاد الاتحاد ثمرة سعي دؤوب وجهود مخلصه استهدفت الارتقاء بالمستوى التشريعي والتنظيمي لأسواق الأوراق المالية العربية عبر التعاون وتنسيق الجهود، وذلك في وقت كنا، ولا زلنا، أحوج ما نكون فيه للعمل الجماعي المشترك في ضوء التحديات التي تواجهها أسواق المال العربية.

دعا معالي المهندس سلطان بن سعيد المنصوري، وزير الاقتصاد، رئيس مجلس إدارة هيئة الأوراق المالية والسلع، أسواق الأوراق المالية العربية إلى تبني المزيد من آليات التحديث بما يتناسب مع حاجات المستثمرين وظروف الأسواق، وذلك بترخيص منتجات وخدمات مالية جديدة وإصدار تشريعات وأنظمة تفي بحاجة الأسواق.





ضرورة تفعيل دور حوكمة الشركات وتعزيز الشفافية ودعم آليات الإفصاح

في عام 2013 مقابل 717.7 مليار دولار في عام 2012.

وأكد معاليه أن أسواق الأوراق المالية العربية تضم مقومات كبيرة جداً بما يمكنها من المنافسة على المستوى الدولي، داعياً إلى تبني المزيد من آليات التحديث بما يتناسب مع حاجات المستثمرين وظروف الأسواق، وذلك بترخيص منتجات وخدمات مالية جديدة وإصدار تشريعات وأنظمة تفي بحاجة الأسواق، فضلاً عن استحداث آليات جديدة وخدمات تكنولوجية متنوعة، كما يجب التنويه لأهمية تفعيل دور حوكمة الشركات، وتعزيز الشفافية، ودعم آليات الإفصاح، فضلاً عن الالتزام بمعايير المطابقة وإنفاذ القوانين.

وقال معاليه إن التقارير الموثقة الصادرة عن عدد من مراكز الدراسات والمؤسسات المالية المعتمدة، مثل إرنست أند يونج EY، تشير إلى أن عام 2013 شهد تسجيل 23 صفقة اكتتاب في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا جمعت 3 مليارات دولار، بزيادة قدرها 64% من حيث الحجم و51% من حيث القيمة مقارنة مع عام 2012، ونعتقد أن قرار مؤسسة "مورغان ستانلي كابيتال إنترناشيونال" المتمثل في ترقية تصنيف دولتي الإمارات وقطر إلى أسواق ناشئة، سيعمل على زيادة اهتمام المستثمرين بهذه المنطقة. وبين أن صناعة صناديق الاستثمار، التي تعد من أهم أنشطة أسواق رأس المال، والتي تسهم بلا شك في

زهاء 1.320 تريليون دولار. وقال معالي سلطان بن سعيد المنصوري " بدون شك فإننا نعيش عصر العولمة والتكتلات الاقتصادية القوية في مختلف أرجاء العالم الأمر الذي يتطلب منا أقصى درجات التعاون في سبيل تجاوز التحديات والصعوبات التي تعترض عملنا المشترك، والتي يأتي في مقدمتها تباين البنى التشريعية واختلاف الهياكل التنظيمية في أسواق الأوراق المالية العربية والاختلاف في متطلبات الإدراج والإفصاح وإجراءات وأنظمة التداول والتسوية والتقاص المطبقة في الأسواق العربية، ونقص المنتجات والأدوات الاستثمارية والخدمات المالية والحدائق النسبية لمعظم الأسواق المالية العربية."

وبين معاليه أن تحقيق الأهداف المرجوة لأجل الارتقاء بأداء الأسواق المالية العربية والمؤسسات الرقابية والأطر التشريعية والتنظيمية، والمحافظة على التوازن والاستقرار فيها، يقتضي العمل المشترك على زيادة جاذبيتها للاستثمارات وخاصة الاستثمارات البنينة العربية. تجدر الإشارة إلى أنه وفقاً للإحصائيات التي تضمنها تقرير "مناخ الاستثمار"، الصادر عن المؤسسة العربية لضمان الاستثمار، فقد بلغ حجم الاستثمارات البنينة العربية خلال الفترة ما بين عامي 2001 و2012 ما يزيد على 103 مليار دولار، كما بلغت أرصدة الاستثمار الاجنبي الواردة للدول العربية 766.9 مليار دولار



قدر ممكن من الحماية للمستثمرين والمتعاملين بالأسواق المالية، إذ إن إعادة بناء الثقة بالأسواق المالية يتطلب عملاً جاداً لمواجهة التحديات الكبيرة التي تواجه أسواق رأس المال سواء ما يتعلق منها بإجراء إصلاحات رقابية لتعزيز دور الأسواق المالية في توفير التمويل للمشاريع الصغيرة والمتوسطة SMEs، أو المساهمة في تعزيز النمو الاقتصادي المستدام، ومواجهة المخاطر قصيرة ومتوسطة الأجل للسيولة وكذلك المخاطر المنتظمة Systematic Risks.

وتابع أن انعقاد هذا المؤتمر في ظل الجهود الدولية المكثفة التي نشهدها حالياً والهادفة إلى تعزيز التعاون الإقليمي والدولي لمواجهة المخاطر التي تهدد الاقتصادات الدولية والتي تقودها أهم التكتلات الدولية متمثلة في مجموعة الـ 20 ومجلس الاستقرار المالي FSB والمنظمة الدولية لهيئات الأوراق المالية IOSCO، يضيف مسؤولية كبيرة على أسواقنا المالية العربية للعمل الجاد بالتعاون والتنسيق فيما بينها بمختلف المجالات، ومما لا شك فيه أن اتحاد هيئات الأوراق المالية العربية يلعب دوراً محورياً في هذا التعاون، حيث تم تنفيذ عدد من البرامج بهدف تعزيز أواصر التعاون والتنسيق ما بين الهيئات العربية الأعضاء بالاتحاد والمساهمة في نقل المعرفة.

وقال: تمكنت هيئات الأوراق المالية العربية خلال السنوات الأخيرة من تحقيق إنجازات هامة في مجالات الرقابة والتشريع والتنظيم، إلا أن التطورات والتغيرات التي تشهدها الأسواق المالية العالمية تفرض على هيئات الرقابة العربية المزيد من العمل على وضع الأطر والآليات المناسبة لتعزيز قدراتها الرقابية، وذلك لضمان استقرار وتوازن الأسواق المالية العربية، باعتبار أن أداء تلك الأسواق يتأثر بالعوامل التشريعية والمؤسسية والتنظيمية. وضمن هذا الإطار، فإن العمل على وضع التشريعات والآليات المناسبة لتطوير قواعد الشفافية والإفصاح والحوكمة والتعليم والتوعية ووضع الأطر المؤسسية اللازمة لذلك قد أصبح أمراً ضرورياً لضمان التزام جميع الجهات الخاضعة للرقابة بقواعد ومتطلبات الإفصاح والشفافية مما يسهل على المستثمرين والمتعاملين اتخاذ القرارات الاستثمارية ويساهم أيضاً في محو الأمية المالية وتوفير أسواق مالية عادلة وكفؤة وشفافة.

حسن بوقنادل: المؤتمر تتويج لجهود «الاتحاد» لارتقاء بالمستوى التشريعي والتنظيمي والمهني للأسواق

خلال توحيد الجهود والتعاون المشترك للوصول إلى مستويات فعالة للرقابة على التعاملات في أسواق رأس المال العربية، والتنسيق والتعاون لتحقيق أفضل قدر من الانسجام والتوافق بالقوانين والأنظمة ذات العلاقة المطبقة في أسواق رأس المال العربية بهدف حماية المستثمرين وتطوير التشريعات وفق أفضل المعايير الدولية، بالإضافة إلى التعاون مع المنظمات والاتحادات العربية والدولية ذات العلاقة بعمل الأسواق المالية والرقابة عليها والعمل على توحيد مواقف وجهات نظر الأعضاء بهذه المحافل.

وأضاف أن الأزمة العالمية التي شهدها العالم قبل نحو (6) سنوات، تؤكد على أهمية تكثيف الجهود الرقابية على جميع المستويات المحلية والإقليمية والدولية بهدف إعادة الثقة بالأسواق المالية وتوفير أسواق مالية عادلة وكفؤة وشفافة، بالإضافة إلى العمل بأقصى جهد ممكن لبناء القدرات الذاتية لضمان توفير أكبر

تعميق الأسواق وزيادة نسبة الاستثمار المؤسسي والسيولة، يتعين أن تحظى بنصيب من الاهتمام سواء من خلال تعزيز الإفصاح في نشرات الاكتتاب أو مذكرات المعلومات عن كل ما يخص المستثمرين وما يتوقع أن يؤثر على قراراتهم الاستثمارية.

وقال " يكفي أن نشير في هذا الصدد إلى التقرير الصادر عن مؤسسة برايس ووتر هاوس PWC الذي يكشف عن أن حجم الأصول المدارة بلغ نحو 64 تريليون دولار بنهاية عام 2012 وأنه يتوقع أن تبلغ نحو 102 تريليون دولار بحلول عام 2020."

وأضاف "كانت هيئة الأوراق المالية والسلع بدولة الإمارات سباقة في الدعوة لعقد هذا المؤتمر منذ بواكير قيام اتحاد هيئات الأوراق المالية العربية، وقدمت مبادرات لأجل تنظيم مؤتمر بعنوان " مؤتمر سوق رأس المال العربي " يعقد تحت مظلة الاتحاد، كي يكون بمثابة منتدى تلتنق فيه كافة المؤسسات المالية ذات العلاقة بسوق رأس المال كأسواق الأوراق المالية العربية ومؤسسات المقاصة والإيداع وجمعيات وسطاء الأوراق المالية العربية واتحاد المصارف العربية ومؤسسات التدقيق والمحاسبين القانونيين ومؤسسات التقييم وأكبر مائة شركة مساهمة عامة عربية مدرجة في الأسواق المالية والجمعيات المهنية الأخرى ذات الصلة بهذا القطاع الحيوي.

وأكد مواصلة دولة الإمارات دعمها ومساندتها الدائمة لأنشطة الاتحاد، كما يسرنا تجديد الدعوة للهيئات العربية التي لم تنضم بعد للاتحاد للمساعدة بالانضمام إليه، وذلك من أجل توحيد الجهود لتطوير هذا القطاع الهام الذي يعد من أهم ركائز الاقتصاد الوطني.

وأختتم معاليه "إننا جميعاً على بينة بحجم التحديات التي تواجه هذه المنطقة، ونعي أن المطلوب منا جميعاً التكاتف وتضافر الجهود والقدرات لتحقيق ما تصبو إليه شعوبها مستعنيين بالعلم والأمل والعمل".

توحيد الجهود

من جهته، قال السيد حسن بولقنادل رئيس اتحاد هيئات الأوراق المالية العربية، إن انعقاد هذا المؤتمر هو تتويج للجهود الحثيثة التي قام بها اتحاد هيئات الأوراق المالية العربية منذ تأسيسه لتحقيق أهدافه المتمثلة بالارتقاء بالمستوى التشريعي والتنظيمي والمهني لأسواق رأس المال العربية، وبما يحقق العدالة والكفاءة والشفافية لأسواق المال. ويأتي تحقيق ذلك من



انخفاض أسعار النفط إلى أدنى مستوياتها منذ أربع سنوات ألقى بظلاله على أسواق المنطقة

معظم الأسواق الناشئة الأخرى، ليعكس عودة الثقة إلى الأسواق العربية، وهو ما تجسد كما تعلمون في ترقية بعض هذه الأسواق إلى مرتبة الأسواق الناشئة".

وأضاف أن التحسن في الأداء، شهد ارتفاعاً ملحوظاً في الاستثمار المؤسسي والاستثمار الأجنبي في هذه الأسواق. فقد واصل الاستثمار الأجنبي لمجموع الأسواق العربية تسجيله صافي تدفق موجب (صافي شراء)، منذ بداية العام 2013، وذلك بعد ست سنوات من التدفق السالب. وسجل تدفق الاستثمار الأجنبي صافي شراء بلغ لمجموع البورصات العربية حوالي 6.4 مليار دولار عن الشهور التسعة الأولى من العام 2014، هو الأعلى على الإطلاق لمثل هذه الفترة. ولا شك أن ذلك يعكس ترسخ الثقة وتحسن تنافسية الأسواق العربية وانفتاحها على الاستثمار الأجنبي، في ضوء الخطوات التي أقدمت عليها عدد من الدول العربية في هذا الصدد.

وقال إن من مظاهر عودة الثقة في أسواق المنطقة أيضاً، النجاح الكبير الذي حققته عمليات الاكتتاب العام مؤخراً في الأسواق العربية وخاصة في دولة الإمارات العربية المتحدة والمملكة العربية السعودية. ولا يخفى أن جانباً كبيراً من هذا التحسن في الأداء، يرجع إلى الجهود المستمرة التي تبذلها بصورة عامة السلطات الإشرافية على الأسواق العربية في حرصها وسعيها على تطبيق المعايير الدولية في مجال إصدار وإدراج وتداول الأوراق المالية، والارتقاء بممارسات الإفصاح والشفافية وحوكمة الشركات. ومن شأن مواصلة وتعميق هذه الجهود، أن تمكن أسواقنا من تعزيز حماية المستثمرين وتلبية متطلباتهم، وإيجاد بيئة تساعد على جذب استثمارات جديدة لقطاعات نامية في الاقتصاد الحقيقي مثل، التعليم والتجزئة والرعاية الصحية وصناعة البتروكيماويات.

هناك حاجة إلى مزيد من الجهود لتطوير الاستثمار المؤسسي في الأسواق العربية



عبدالرحمن الحميدي

صناديق الاستثمار ترفع مخصصاتها للأسهم الإماراتية

قال نديم نجار، المدير العام لمجموعة «تومسون رويترز» في الشرق الأوسط وشمال إفريقيا، في كلمته بالمؤتمر "أجربنا استطلاعاً للرأي لنحو خمسة عشر مديراً من مديري صناديق الاستثمار البارزين على المستوى الإقليمي؛ بوصفه جزءاً من مسح مخصصات الأصول الذي تجريه مؤسسة «تومسون رويترز» شهرياً".

وتابع: وفقاً للمسح، يتوقع 53% من مديري الصناديق زيادة مخصصات الأسهم السعودية، بينما يتوقع 47% منهم زيادة مخصصاتهم في الإمارات العربية المتحدة، كما يتوقع 40% من مديري الصناديق زيادة مخصصات الأسهم المصرية، في حين يتوقع 7% فقط خفض هذه المخصصات.

وأوضح أن نتائج المسح تظهر إيجابية تجاه كثير من أسواق الأسهم الخليجية على الرغم من الانخفاض الأخير في أسعار النفط.

ونوه إلى أن انخفاض أسعار النفط إلى أدنى مستوياتها منذ أربع سنوات ألقى بظلاله على أسواقنا. ولذا، تخشى الأسواق أن يؤدي استمرار انخفاض الأسعار فترة طويلة إلى خفض فوائض الحساب الجاري للاقتصادات الخليجية واحتمال دفع الموازنة العامة للمملكة العربية السعودية نحو العجز.

وبين أن حكومات الخليج تملك وفرة من الاحتياطييات؛ للحفاظ على مستويات الإنفاق المرتفعة، كما يشير التاريخ إلى وجود ارتباط ضعيف بين الأداء العام لأسواق الأسهم الخليجية وسعر النفط.

ونوه إلى أنه بعد مضي خمس سنوات، نشهد الآن بوادر إيجابية على تحسن الاكتتابات الأولية العامة في جميع أنحاء منطقة الخليج، وسيشهد هذا النشاط، في نهاية المطاف، في تعميق الأسواق وجذب اهتمام مستثمرين جدد.

جلسات اليوم الأول

شهدت جلسات اليوم الأول للمؤتمر كلمة المتحدث الرئيس معالي الدكتور عبدالرحمن الحميدي مدير عام ورئيس مجلس إدارة صندوق النقد العربي. وقال الحميدي "تشهد أسواق المال العربية فترة مميزة على صعيد الأداء، واستعادت 434 مليار دولار من قيمتها السوقية الإجمالية، منذ بداية 2014 حتى نهاية سبتمبر 2014. وجاء أداء الأسواق المالية العربية مجتمعة هذا العام، أفضل من أداء



المعايير والممارسات الدولية السليمة. وفي المقابل، فإن الأسواق التي تنفقد إلى أليات شفافة للتسعير، وتطبق معايير منخفضة للحوكمة، وتضع عوائق لإصدار الأوراق المالية، ستدفع بشركاتها ومؤسساتها المميزة للجوء إلى أسواق خارجية للحصول على التمويل. وستبقى هذه الأسواق خارج دائرة اهتمام النوعية الجيدة من المستثمرين.

تحديات أسواق المال العربية

أدار سعادة عبد الله الطريقي الرئيس التنفيذي لهيئة الأوراق المالية والسلع، الجلسة الأولى للمؤتمر، والتي شارك فيها مشعل العصيمي نائب رئيس مجلس مفوضي هيئة أسواق المال الكويتية، وشريف سامي رئيس مجلس إدارة الهيئة العامة للرقابة المالية المصرية، وفراس صفي الدين نائب رئيس هيئة الأسواق المالية اللبنانية.

وأشار الطريقي في بداية الجلسة إلى أن أسواق المال العربية تواجه تحديات منها إصدار تشريعات واستمرارها لسنوات دون تغيير، وبعد الأزمة أصبحت الهيئات والأسواق مطالبة بمراجعة التشريعات بشكل دوري وإدخال التعديلات بما يواكب التطورات المتسارعة في الأسواق المالية، ومن أهم العوائق في بعض الدول وجود قنوات كثيرة تمر بها التشريعات قبل إصدارها.

وأضاف أن هدف الهيئات هو حماية المستثمرين ولكن مقابل ذلك هناك شركات مدرجة تحتاج الدعم وهناك محاولة من الهيئات لإيجاد توازن بين متطلبات الشفافية والإفصاح وبين مصالح الشركات المدرجة، وذلك بهدف تشجيع الشركات على الإدراج ودعم السيولة في الأسواق. وأكد سعادته أنه يجب إزالة أي معوقات تحد من دخول الاستثمارات الأجنبية.

وقال شريف سامي رئيس مجلس إدارة الهيئة العامة للرقابة المالية المصرية "ليس بالقوانين فقط تدار الأسواق ولكن بفهم ما يطلبه المستثمرون والأطراف ذات المصلحة في الأسواق، وأنه يجب سماع رأي السوق والأطراف العاملة وتحقيق التوازن بين متطلبات الجهات الرقابية وبين ما يطلبه المستثمرون وما يحتاجه السوق، ويجب تبرير وجود أي تشريعات حسب الهدف منها وما تعالجه من مخاطر، ويجب تحقيق التوازن بين الحاجة للتشريع وبين عدم التضيق على المستثمرين، وأنه يمكن قبول مقترحات وليس شرطاً الأخذ بكافة مقترحات الصناعة ولكن ما يفيد منها، ويجب الاهتمام بتكامل الأسواق من حيث الإدراج المشترك للشركات بين الأسواق المختلفة في المنطقة".

وأوضح مشعل العصيمي نائب رئيس مجلس

وتابع أن النمو في إصدارات الشركات من السندات والصكوك قد تواصل، مع تزايد المصدرين ودخول مصدرين جدد هذه الأسواق، وتطور أنواع وهيكل هذه الأدوات. فقد وصلت القيمة الإجمالية لإصدارات الشركات من السندات والصكوك خلال النصف الأول من 2014 إلى نحو 22 مليار دولار. وعلى الرغم من تواضع حجم الإصدارات خلال الربع الثالث لهذا العام، إلا أن المتوقع أن يشهد أداء أسواق السندات والصكوك لعام 2014 بصورة عامة تحسناً ملحوظاً. والمؤمل أن يتواصل الاتجاه التصاعدي، وأن تلعب هذه الأدوات دوراً أكبر في تمويل مشاريع البنية التحتية في الدول العربية، لتكون الركيزة لإضافة أدوات مالية متطورة تساهم في تنويع وتمييق أسواقنا المالية.

وأكد أهمية التعاون والتكامل المالي بين الدول العربية، الذي يمثل مطلباً حيويًا للارتقاء بأسواقنا المالية وإضافة المزيد من العمق والسيولة إليها، فليس خافياً أن أسواقنا أقل اندماجاً فيما بينها بالمقارنة مع الأسواق المالية في الأقاليم الأخرى، وذلك على الرغم من توفر العديد من العوامل والمتطلبات التي تساعد على تحقيق المزيد من الاندماج، في وقت تزداد فيه الاحتياجات لتدفق الاستثمارات العربية البينية.

وقال إنها مسؤولية مشتركة لكل السلطات الإشرافية، للعمل على اتساق التشريعات وفقاً للمعايير العالمية، وإزالة القيود بين الأسواق المالية في المنطقة، لتساهم في بناء أسواق أكثر ترابطاً وعمقاً وسيولة وكفاءة. ولعل المنافع من وراء هذه الجهود، تفوق بكثير أي تحديات أو صعوبات ترتبط بها.

وأشاد بجهود أمانة مجلس التعاون لدول الخليج العربية التي تسعى بالتعاون مع هيئات الأوراق المالية في دول المجلس، لتوحيد المعايير بين أسواق المنطقة، إضافة إلى التطور في تقنيات المعلومات وأنظمتها بالنسبة لأسواق المال.

وأشار إلى أن المصارف المركزية ومؤسسات النقد العربية، تدرس إمكانية إنشاء نظام إقليمي لمقاصة وتسوية المدفوعات العربية البينية، ولا شك أن من شأن التقدم في هذا المشروع، أن يعزز من فرص ومقومات نجاح ربط الأسواق المالية العربية. وأطلع للتحديث اليكم في مناسبة قادمة إن شاء الله حول الإنجاز في هذا الشأن.

وأكد الحاجة للمزيد من الجهود نحو تطوير الاستثمار المؤسسي في الأسواق العربية، فقد بينت التجارب أن المستثمر المؤسسي يتجه إلى الأسواق التي تطبق أعلى

22 مليار دولار إصدارات الشركات من الصكوك والسندات خلال النصف الأول من 2014

الهيئات مطالبة بمراجعة التشريعات وتعديلها بشكل دوري لمواكبة التطورات المتسارعة في الأسواق المالية



بطريقة فردية ودون وجود أليات للتواصل والتعاون والتنسيق.

وتابع "عمل الاتحاد خلال السنوات السابقة على تطوير قدراته الذاتية من خلال بناء بنيته التحتية الإلكترونية وذلك لتسهيل تدفق المعلومات المحدثة عن الاتحاد وأعضائه من مختلف الجوانب التشريعية والرقابية والإنفاذ والتوعية والتعليم بالإضافة إلى نشاطات أعضاء الاتحاد وذلك لتمكين المهتمين من متابعة آخر التطورات التي تشهدها الهيئات الرقابية العربية، كما أصبح الاتحاد يوفر للمهتمين مجموعة من الدراسات والمسوحات الإحصائية المرتبطة بأسواق رأس المال العربية، وخاصة في مجالات التوعية والتعليم وتعاملات الأطراف ذوي العلاقة والشفافية حيث أصبحت هذه الدراسات والتقارير متوفرة حالياً لجميع المهتمين".

العربية الذي عقد في دبي نوفمبر الماضي، أن الاتحاد بدأ بتطبيق برامج وخطط مختلفة مبنية على رؤية واضحة لتحقيق أهداف الاتحاد وتطلعات أعضائه، ويضم الاتحاد في عضويته (15) هيئة رقابية عربية بالإضافة إلى عدد من الأعضاء المنتسبين والمراقبين من الجهات ذات العلاقة بأسواق رأس المال. كما أصبح الاتحاد عضواً فاعلاً في المنظمة الدولية لهيئات الأوراق المالية (IOSCO) ومشاركاً في أعمال لجانها المختلفة. وتابع بنى الاتحاد خلال السنوات الأخيرة علاقات عمل وتعاون وثيقة مع مؤسسات عربية وإقليمية ودولية عريقة ذات تأثير هام في مجال صناعة الأوراق المالية، كل ذلك يصب في اتجاه رسم مسار واضح للاتحاد على مختلف الأصعدة العربية والإقليمية والدولية، وخاصة فيما يتعلق بتحقيق أهداف الاتحاد بتعزيز التعاون المشترك ما بين أسواق رأس المال العربية في مجالات الرقابة والتشريع ونقل المعرفة.

وأوضح أن مجلس الاتحاد أدخل في اجتماعه الأخير بمدينة مراكش، تعديلاً على نظامه الأساسي يسمح بموجبه بانضمام الأسواق المالية ومراكز الإيداع وغيرها من المؤسسات المرتبطة بالأسواق المالية لعضوية الاتحاد، وذلك لتسهيل التواصل والتعاون بين مختلف الأطراف لتحقيق الأهداف المنشودة، فلا يمكن أن تعمل الهيئات والأسواق المالية وغيرها من المؤسسات

مفوضي هيئة أسواق المال الكويتية أنه يجب وجود أوراق مالية تحقق العمق في السوق، ويجب تطوير السوق وطرح منتجات جديدة والعمل على زيادة وتحفيز السيولة، وتقوم الهيئة الكويتية حالياً بإعادة هيكله أنظمة السوق الكويتية، ويجب أن تكون هناك منظومة ديناميكية تحاكي التطورات السريعة في سوق رأس المال.

وناقشت جلسات اليوم الثاني من المؤتمر دور هيئات الرقابة في حماية المستثمرين، وقدمت عرضاً يتضمن تقييم التجارب غير التقليدية بالأسواق المالية، ودور الرقابة الإلكترونية على أسواق رأس المال والتحديات التي تواجه الإنفاذ، والبنية التحتية الإلكترونية، وبحثت الجلسات كذلك في أدوات الاستثمار المشترك والدخل الثابت.

مضلة لتحقيق المصالح

قال السيد جليل طريف أمين عام اتحاد هيئات الأوراق المالية العربية إن تأسيس اتحاد هيئات الأوراق المالية العربية جاء بعد أن ظهرت الحاجة له، وخاصة في ظل الظروف التي سادت حينها والتي شهدت تأسيس عدد من هيئات الأوراق المالية العربية فكان لا بد من إيجاد مظلة عربية لهذه المؤسسات تعمل على تحقيق مصالحها وتدعم توجهاتها برفع مستوى قدراتها الرقابية وتلبية المتطلبات والمعايير المعتمدة من قبل المؤسسات الدولية فضلاً عن تطبيق أفضل الممارسات المطبقة بأسواق رأس المال العالمية. وأضاف، خلال كلمته في مؤتمر أسواق المال

التوصيات العامة للمؤتمر الأول لأسواق رأس المال العربية

تثقيف وزيادة وعي المستثمرين وحمايتهم

- يجب تشجيع التمويل والاستثمار وتغيير ثقافة الإيداع المصرفي.
- يجب حماية المستثمر من أي خداع أو ممارسات احتيالية مثل التداول بناء على معلومات داخلية مثلاً.
- يجب تطوير قدرة المستثمر على الوصول للخدمات المالية بالأسواق من خلال التوعية وهي تعني تعريف الأدوات والمنتجات للمستثمر.
- يجب أن تؤكد الجهة التنظيمية على أن أي خلاف يجب أن يحل لمصلحة من له حق.
- يجب أن تحدد الجهة التنظيمية للمستثمرين الجهة المسؤولة التي يمكنهم الرجوع لها عند وجود أي مشكلة أو خلاف.

• تعتبر المربحة والصكوك من أهم الأدوات المالية الإسلامية ولكن يجب ألا يقتصر سوق المنتجات الإسلامية على هذه الأدوات المعروفة والمرتبطة بالتمويل ولكن يجب أن يتم ابتكار أدوات استثمارية جديدة تزيد من فرص الاستثمار في الأدوات المتوافقة مع الشريعة الإسلامية ومع الأهداف والاستراتيجيات الاستثمارية المختلفة.

الشفافية والحوكمة والافصاح

- يجب الاهتمام بالتدقيق ومعايير التقارير المالية.
- يجب الاهتمام بالإفصاح وتطوير عمليات منع/ تجنب تعارض المصالح.
- يجب تدعيم ممارسات مهنة المحاسبة.
- يجب الاهتمام بالحوكمة لأن المساهمين لهم حقوق ويجب أن يحصلوا على المعلومات في الوقت المناسب.
- رفع مستوى الشفافية في الجهات المدرجة.

ضبط الأسواق وتطوير المؤسسات

- إن المسؤولية على الجهات الرقابية هي تحسين وتطوير الإطار التشريعي.
- مطلوب من الأسواق تطوير البنية الأساسية للتقاص والتسوية.
- يجب على مقدمي الخدمات تنوع المنتجات.
- يجب الاهتمام بإنفاذ القوانين Enforcement.
- يجب جذب الموارد البشرية المتميزة، وجذب رؤوس الأموال الأجنبية.
- يجب التركيز على قواعد ممارسة العمل الجيدة.
- نحتاج تشريعات لاقتراض واقراض الأوراق المالية والبيع على المكشوف.
- نحتاج إدارات مقاصة مملوكة للبورصات.
- يجب أن تكون هناك قواعد حوكمة على الأشخاص المرخصين.

الأزمة المالية العالمية التي كان أحد أسبابها الزيادة في الاقتراض المصرفي.

- يجب دعم كفاءة سوق سندات الشركات.
- تمويل المؤسسات غير المصرفية للقطاع الخاص لا زال ضعيفاً، ويجب الاهتمام به وتوعية المستثمرين به.

زيادة عمق الأسواق والسيولة

- مطلوب منتجات جديدة لزيادة عمق الأسواق.
- يجب خصخصة أسواق الأوراق المالية حتى تكون قراراتها معتمدة على قرارات مجلس إدارتها وجمعياتها العامة بعيداً عن أي تدخل حكومي وبما يساهم في رفع كفاءة أدائها وسرعة تطورها.
- هناك حاجة للتنوع في المنتجات والأدوات المالية.
- يجب الفصل بين ملكية السوق وعضويتها (demutualization).

التمويل الإسلامي

- يجب توفير البنية التحتية المناسبة لتوفير التمويل الإسلامي اللازم لجذب المدخرات، وإيجاد أدوات مبتكرة.

- التوافق بين التشريعات في الأسواق العربية أمر مهم جداً، ويجب العمل على تجانس الأنظمة والقوانين، وكانت مبادرات دول مجلس التعاون الخليجي في هذا المجال بداية جيدة.
- يجب تسهيل العمليات عبر الحدود من خلال توفير البنية التحتية لذلك وتسهيل التشريعات التي تعيق ذلك.
- يجب ربط الأسواق الخليجية والعربية بهدف جذب الاستثمارات الأجنبية، لأن الاستثمارات الأجنبية لا تدخل إلا الأسواق الكبيرة.
- يجب إيجاد الأطر والعوامل الداعمة التي تجذب الاستثمار المحلي والأجنبي للمنطقة.
- يجب أن تتكامل أسواق رأس المال العربية.
- هناك حاجة من المؤسسات المالية للتوافق مع التشريعات.
- يجب أن يكون التكامل بين أسواق المنطقة في كل من السوق الأولية (الاكتتابات) والسوق الثانية.
- يجب ألا يكون الهدف الوصول إلى الاندماج الكامل حيث أن ذلك من الصعب جداً تحقيقه بل يمكن البدء في الاندماج على مستوى منصات التداول المشتركة والإدراج المشترك وأنظمة التقاص والتسوية المشتركة.
- تأسيس مؤسسة مقاصة مركزية في المنطقة لتسوية وتقاص جميع المعاملات التي تتم في البورصات المحلية والإقليمية حيث أنه ليس من المنطقي اقتصادياً أن تكون هناك عدة مؤسسات مقاصة لكل دولة أو كل سوق.

سوق التمويل غير المصرفي

- تطوير أسواق السندات مهم جداً، وذلك في ضوء

الاستثمار المؤسسي

- يجب توفير البنية المشجعة للمستثمر المؤسسي لأنه يلجأ للأسواق التي تطبق أفضل المعايير العالمية والتي تحقق التوازن بين التنظيم القوي وإتاحة المجال للمشاركين في السوق للابتكار وتحقيق الربحية.
- يجب زيادة التثقيف والتوعية بمجال التمويل وال"شمول المالي" (وهو توفر وصول المنتجات والخدمات المالية لجميع فئات المجتمع وعدم اقتصرها فقط على فئات محددة ذات نفوذ).
- يجب التفكير في إنشاء فريق عمل إقليمي لإعداد برامج توعية إقليمية لتعزيز التثقيف المالي في المنطقة ويساهم فيه جميع الدول حسب الموارد المتاحة لديها.
- على الجهات الرقابية دور كبير في تشجيع الاستثمار المؤسسي.
- يجب الاهتمام بصناديق الاستثمار وصناديق المعاشات وصناديق التأمين لأنها تزيد الاستثمار المؤسسي.
- ليس كل المستثمرين متمرسين (Sophisticated)، ويجب وضع تعريف واضح لهذا النوع من المستثمر وخاصة في التشريعات الخاصة بالصناديق.

يشكلن 23% من إجمالي المستثمرين

370 ألف مستثمرة في أسواق الأوراق المالية الإماراتية

الأسهم يأتي من قبيل التسلية، فنحن نتحدث عن خوض المرأة لقطاع الاستثمار والأسهم بما لديها من رأس مال سواء كان عبارة عن مدخرات أو أموالاً فائضة فهي حين تستثمره في الأسواق أو غيرها فإن ذلك لا يعني أنه من باب الوجهة أو إضاعة الوقت وأعتقد أن استخدام مثل هذا الوصف لا يتفق مع واقع الدور النشط الذي تظهره المرأة في مختلف القطاعات الاقتصادية في الدولة منذ سنوات طويلة.

من جانبه، قال عبد الله الحوسني مدير شركة الإمارات دبي الوطني للخدمات المالية، إن المرأة قادرة على منافسة الرجل بكل اقتدار بعدما اقتحمت العديد من القطاعات الاقتصادية التي كانت حكراً على الرجال لمدة طويلة، لا سيما قطاع المقاولات والإنشاءات وحالياً تشغل مناصب مهمة، كما أن "الانفتاح الاقتصادي جعل المرأة أكثر وعياً وبالتالي أكثر جرأة في الاستثمار ومن ضمنها أسواق المال. وأكد أن الطفرة النفطية في منطقة الخليج خلال السنوات الماضية عززت من تنامي الثروات التي كان جزء منها في جعبة النساء ومؤهل ليضخ في الاقتصاد، مشيراً إلى أن بيانات للبنك الدولي كشفت عن تنامي دور النساء في عالم البرنس ونذكر أن نسبة 20% من المؤسسات العربية تملكها سيدات أعمال. وقال إن الزيادة المطردة في الثروات تواكب مع تصاعد مطرد بنسب تعلم المرأة والتي وصلت إلى 80%. وانعكس ذلك على نسب مشاركتها في سوق العمل وباتت تحتل مناصب قيادية تتناسب مع ما فرضته مؤهلاتها العلمية وخبراتها وكفاءتها. ونتيجة لتلك التغيرات الجوهرية في مستوى التعليم والخبرة المكتسبة من السوق على مدار السنوات الماضية، أصبحت النساء تباشر عملية الاستثمار بالأسواق المالية بنفسها بعدما كانت توكل هذا الأمر إلى الأب أو الزوج أو حتى تقوم بإيداع مدخراتها في أحد البنوك. وقد ساعدها على ذلك زوال العديد من الحواجز أمام دخولها عالم الاستثمار، فقد تزايدت أعداد الوسطاء من السيدات وكذلك خصصت العديد من شركات الوساطة أقسام للسيدات مزودة بقاعات للتداول ومجهزة بشاشات عرض لمتابعة الأسعار والعروض والطلبات والإخبار اليومية، بالإضافة إلى إتاحة فرصة تعامل المستثمرات بشكل مباشر مع الوسطاء السيدات والحصول منهم على الدعم الفني عن أوضاع السوق وضمن الخصوصية وسرعة التنفيذ للمعاملات، هذا فضلاً عن إضافة خدمات التداول عبر الإنترنت التي توفر إجراء المعاملات في إطار أكثر خصوصية وحماية من ذي قبل.



المجال لتنفيذ طلباتهم ولتقديم المشورة المالية للراغبات وتزويدهن بكافة الأخبار المتعلقة بالسوق بما يمكنهن من اتخاذ القرار الاستثماري السليم بالبيع أو الشراء في أي وقت.

وفيما يخص مدى توجه المرأة للمضاربة في الأسهم يؤكد الخبير المالي عميد كنعان أن المخاطرة كبيرة لعمليات المضاربة في أسواق الأسهم وذلك نظراً للتقلب المتواصل للأسعار وعدم ثباتها كما أن البيع والشراء وفقاً لهذا الأسلوب يتطلب احترافية وتفرغ تام لذلك فإن غالبية النساء يجبن الاستثمار على المدى المتوسط أو الطويل وذلك لضمان الحصول على الحد الأدنى من المكاسب وعدم التعرض للمخاطر التي قد تسببها عمليات المضاربة.

وقال ليس صحيحاً أن الإقبال الكبير على سوق

النساء يشاركن بفعالية في تعاملات الأسهم بوعي كبير ودراية في الاستثمار

سجلت السنوات التي أعقبت تأسيس أسواق المال الإماراتية تطوراً ملحوظاً في ارتفاع نسبة العنصر النسائي في أسواق الأسهم المحلية الأمر الذي يعكس مدى الدور المهم الذي باتت تلعبه المرأة في مختلف الأنشطة الاقتصادية جنباً إلى جنب مع الرجل. وتظهر الإحصائيات الرسمية أن عدد النساء الحاصلات على رقم مستثمر في أسواق المال تجاوز 370 ألف مستثمرة وبنسبة تصل إلى نحو 23% من إجمالي عدد المستثمرين في الأسواق الذي بلغ 1.6 مليون مستثمر مع نهاية النصف الأول من العام 2014، وتجاوز عدد الأسهم التي تملكها النساء في سوقي دبي المالي وأبوظبي للأوراق المالية أكثر من 6 مليار سهم مع نهاية شهر أغسطس من ذات العام منها 3.5 مليار سهم في سوق دبي.

ومن المتوقع زيادة نسبة النساء المستثمرات في أسواق الأسهم المحلية التي استعادت نشاطها مجدداً في الفترة الأخيرة مما جعلها القناة الاستثمارية الحقيقية للمكاسب مقارنة مع بقية القنوات الاستثمارية الأخرى خاصة مع زيادة توزيعات أرباح الشركات في عام 2013 والتي قفزت إلى 31.2 مليار درهم.

ويؤكد وسطاء أن النساء يشاركن بفعالية في تعاملات أسواق الأسهم ويتمتع أغلبهن بوعي كبير ودراية في الاستثمار في الأسهم، مشيرين إلى أن دخول المرأة إلى أسواق الأسهم جاء نتيجة عدة عوامل منها الاستثمار ومواجهة الضغوطات الحياتية على المستوى الاقتصادي وللتغلب على الروتين والملل غير العاديين، كما أن هناك الكثير من السيدات اللواتي حصلن على أسهم عن طريق الميراث وفضلن الاحتفاظ بها للاستثمار، وقد ساهم انتشار خدمة التداول عبر الإنترنت في منح المزيد من الفرص لعمل المرأة في السوق.

وقالوا إن دخول المرأة إلى أسواق الأسهم ساهم في زيادة نشاط الأسواق طيلة السنوات الماضية وهو مؤشر إيجابي على الدور القوي الذي يمكن أن تلعبه في دعم جميع الأنشطة الاقتصادية، مشيرين إلى أن المرأة حريصة على الاستفادة من استشارات المتخصصين في هذا المجال بحيث تكون عملية الاستثمار مبنية على أسس علمية سليمة.

ومع تنامي دور المرأة في أسواق الأسهم، بدأت مكاتب الوساطة منح أهمية خاصة لهذه الشريحة من المستثمرين حيث تم تخصيص قاعات لتداول النساء وتعيين وسطاء من العنصر النسائي المتخصص في هذا

تجاوزت رؤوس أموالها 23.3 مليار درهم سوق الإصدارات الأولية في الدولة يشهد نشاطاً كبيراً بطرح أسهم 4 شركات



شهد سوق الإصدارات الأولية نشاطاً مميزاً خلال العام 2014 وذلك بعدما تم الإكتتاب العام بأسهم 4 شركات تجاوزت قيمة رؤوس أموالها 23.3 مليار درهم، وسط إقبال كبير من قبل المستثمرين في خطوة لافتة لم تشهدها السوق منذ العام 2008 الذي أعقبه انطلاق شرارة الأزمة المالية والإقتصادية العالمية.

وجاء عودة النشاط إلى سوق الإصدارات الأولية في دولة الإمارات مواكبا للنشاط المسجل في أسواق المال الثانوية التي تصدرت قائمة أكثر الأسواق تحقيقاً للنمو خلال العام 2013 على مستوى العالم وواصلت سيرها على نفس الوتيرة منذ بداية العام 2014، مما جذب إليها المزيد من الاستثمارات من داخل وخارج الدولة.

وقال سعادة عبد الله الطريقي الرئيس التنفيذي لهيئة الأوراق المالية والسلع أن عناصر عودة الانتعاش إلى سوق الإصدارات كانت متوفرة في ظل التحسن المسجل في أسواق المال الثانوية منذ نهاية العام 2013 إلى جانب وفرة السيولة الراجعة بالاستثمار في تأسيس شركات مساهمة عامة جديدة في قطاعات اقتصادية غير ممثلة حتى الآن في الأسواق المالية. لذا ليس من المستغرب بدء رؤية العديد من الشركات التي تطرح أسهمها للاكتتاب العام.

وأوضح أنه وعلاوة على ذلك، فإن البيئة التشريعية الجاذبة التي وفرتها الهيئة والتطور الكبير الذي شهدته آليات الإكتتاب خلال الفترة الماضية على صعيد تحديث الأنظمة واعتماد آلية بناء سجل الأوامر على تحديد النطاق السعري للشركة المطروحة للاكتتاب العام وغيرها من الإجراءات الأخرى تعد عوامل مهمة تساهم في تعزيز سوق الإصدارات الأولية في الدولة التي باتت محط اهتمام المستثمرين من جميع العالم. وأكد أن الهيئة وعند تلقيها لأي طلب اكتتاب، تقوم بدراسته وفق الإجراءات المتبعة وتعطي موافقتها بسرعة في حال موافقة الطلب جميع الشروط. وفي خطوة تعكس مدى التعطش للمشاركة في

الإصدارات الجديدة فقد وصل إقبال المستثمرين إلى مستوى قياسي لم تعهده السوق منذ تأسيسها حيث تجاوزت قيمة اكتتاب هذه الشريحة من المستثمرين في هذه الشركات 290 مليار درهم منها 157 مليار درهم في اكتتاب إعمار مولز ونحو 10 مليار درهم في شركة ماركة و 13.6 مليار في شركة امانات ونحو 111 مليار درهم في شركة دبي باركس وتراوحت نسبة التغطية بين 15 إلى 30 مرة في جميع عمليات الطرح التي جرت للشركات الأربعة وجاء الجزء الأكبر منها من المؤسسات.

ووفقاً لإحصائيات غير رسمية، فإن 60% من تمويل الإكتتاب في هذه الشركات تمت من خلال البنوك الوطنية وهي عبارة عن تمويلات ورقية وليست سيولة خرجت من البنوك لكنها في النهاية تدخل ضمن عمليات الإقراض التي تقدمها للعملاء بموجب حساباتها المالية.

ويؤكد الإقبال الكبير على الإكتتاب في أسهم الشركات الجديدة النتائج التي خلص إليها الإستبيان الذي أجراه سوق دبي المالي نهاية العام 2013 والذي أظهر استعداد 76% ممن خضعوا له للمشاركة في إكتتابات عامة خلال العام 2014، معربين عن اهتمامهم بالمشاركة في إكتتابات عامة لشركات حكومية ومجموعات عائلية وخاصة وعلى نحو يلبي طموحهم في الحصول على عوائد جيدة عن استثماراتهم.

60%

من تمويل الإكتتاب
في هذه الشركات
تمت من خلال البنوك
الوطنية

الشركة	رأس المال	عدد الأسهم المطروحة	الاموال المجمعة
إعمار مولز	13 مليار	2 مليار	157 مليار درهم
ماركة	500 مليون	275 مليون	10 مليار درهم
امانات	2.5 مليار درهم	1375 مليون	13.5 مليار درهم
دبي باركس	6.3 مليار درهم	2528 مليون	111 مليار درهم



7 مؤشرات إيجابية للاكتتابات

أظهرت حصيلة الاكتتابات التي شهدتها دولة الإمارات خلال العام 2014، 7 مؤشرات إيجابية ومنها الفترة الزمنية القياسية التي استغرقتها عمليات الطرح والتخصيص ورد الفائض وتداول سهم الشركات في السوق والتي تعد أقصر فترة زمنية تشهدها دولة الإمارات والمنطقة بشكل عام في إتمام جميع الإجراءات المتعلقة بإصدار جديد. ومن ضمن المؤشرات الإيجابية التي أسفرت عنها حصيلة الاكتتاب عودة شهية التمويل بقوة من قبل البنوك لتمويل الإصدارات الجديدة مما يشجع بقية الشركات التي تفكر في طرح أسهمها للاكتتاب، على الإسراع في إنهاء إجراءاتها وهو ما ساهم أيضا في نشاط السوق الثانوية الذي بات محط أنظار الكثير من المؤسسات الأجنبية العالمية التي بدأت رفع وتيرة استثماراتها فيه خاصة بعد النصف الأول من العام. وساهم عودة النشاط في سوق الإصدارات الأولية بزيادة عمق أسواق المال وعمل على توفير المزيد من الفرص الاستثمارية فيها. كذلك فإن تجربة اعتماد آلية البناء السعري للمرة الأولى في تحديد قيمة سعر السهم خلال الاكتتاب في شركة جديدة أثبتت نجاحا كبيرا وعززت من ضرورة الاستمرار في اتخاذها كأسلوب وحيد في الإصدارات القادمة وهو إنجاز لا يقل أهمية عن ذلك الذي تحقق من خلال المنصة الإلكترونية الذكية للاكتتاب الذي وفره سوق دبي المالي بالتعاون من البنوك الأخرى التي شاركت في تلقي طلبات المشاركة في طرح اعمار مولز.

الأموال المجمعة



وإيجاد فرص استثمارية جديدة أمام مختلف شرائح المستثمرين خاصة وأن بعض الشركات التي أدرجت تعمل في قطاعات لم تكن ممثلة في الأسواق.

وقال الدباس إن هذا الإدرجات ساهمت في زيادة عمق السوق ورفعت من قيمة تداولاته وإيراداته وذلك على اعتبار أن بعض هذه الشركات حديثة التأسيس وبالتالي لا تحمل أي سجل في الإنجازات مما يفرض أن لا يتجاوز سعرها في السوق عند الإدرج نسبة بسيطة من قيمتها الإسمية أو التأسيسية وهو ما حدث فعلا.

وتابع الدباس أن ارتفاع أسعار أسهم الشركات المساهمة العامة عند إدرجها في الأسواق المالية خلال طفرة الأسواق في السابق إلى خمسة أو ستة أضعاف قيمتها الإسمية قبل أن تباشر أعمالها التشغيلية لم يعد موجودا، مشيرا إلى أن الانتعاش الذي شهده سوق الإصدارات الأولية خلال العام 2014 أتى مدعوما بالعديد من العوامل منها ما هو متعلق بالنشاط الذي مازال يشهده السوق الثانوي والذي جاء نتيجة تعافي العديد من القطاعات الاقتصادية من الأزمة التي مرت بها خلال السنوات الأخيرة، بالإضافة إلى وفرة السيولة لدى الجهاز المصرفي والتي أصبحت تبحث عن فرص استثمارية ذات عوائد عالية وهو ما لا يمكن توفيره إلا من خلال سوق الإصدارات الأولية والسوق الثانوية.

ويرى عبد الله الحوسني مدير شركة الإمارات دبي الوطني للخدمات المالية أن عودة النشاط إلى سوق الإصدارات الأولية ساهم في زيادة عمق السوق الثانوية وجعله أكثر تمثيلا لمختلف الأنشطة الاقتصادية في الدولة، مشيرا إلى أن إدراج الشركات الجديدة ساعد أيضا على السماح للمستثمرين

الأفراد والمؤسسات بتنويع محافظهم مما يقلل من نسب المخاطرة على نحو لم يكن متوفرا في السابق. وأضاف الحوسني، ليس من شك أن التداول على أسهم الشركات الجديدة عزز من معدل السيولة اليومية.

وشدد على أن نجاح اكتتاب اعمار مولز والذي تم على قاعدة سجل بناء الأوامر شجع الشركات والمؤسسات العالمية على المشاركة في الاكتتابات الجديدة المنوي طرحها خلال الفترة القادمة نظرا لارتفاع مستوى الشفافية في أسلوب الطرح والذي يعد الأول في سوق الإصدارات في دولة الإمارات. وبحسب الأرقام الرسمية، فقد ساهم إدراج وتداول أسهم الشركات الجديدة في رفع إجمالي القيمة السوقية بأكثر من 57 مليار درهم، وواقع 42.6 مليار درهم لمجموعة اعمار مولز و600 مليون درهم لشركة ماركا ونحو 14 مليار درهم لشركة امانات.

ويؤكد زياد الدباس المحلل المالي أن النشاط الذي شهده سوق الإصدارات الأولية خلال العام 2014 كان له انعكاسات إيجابية على التعاملات

بسيولة قيمتها 90 مليار درهم

تداولات الخليجيين في أسواق الإمارات ترتفع 185.7% خلال 10 أشهر



ارتفعت قيمة تداولات المستثمرين الخليجيين في أسواق المال الإماراتية بنسبة 185.7% خلال الأشهر العشرة الأولى من العام 2014 لتصل إلى 90 مليار درهم، مقارنة مع 31.5 مليار درهم طيلة العام 2013، بحسب الإحصائيات الرسمية، ما يعكس مدى الجاذبية والتنافسية التي باتت تتمتع بها الأسواق المحلية. وبحسب الإحصائيات الرسمية، فإن المستثمرين الخليجيين نفذوا صفقات بقيمة 64.5 مليار درهم في سوق دبي المالي بيعة وشراء منذ بداية العام 2014 وحتى نهاية شهر أكتوبر في حين وصلت قيمة تداولاتهم في الفترة ذاتها 25 مليار درهم في سوق أبوظبي للأوراق المالية.

الأجنبية للإستثمار في مختلف القطاعات ومن ضمنها أسواق الأسهم التي تصدرت قائمة الأكثر تحقيقا للمكاسب على مستوى العالم خلال العام 2013 وما زالت تواصل المحافظة على مكانتها.

وبحسب الأرقام الرسمية، جاء المواطنون من الجنسية الكويتية والقطرية في المرتبة الثانية في سوق أبوظبي بعد الإماراتيين من حيث عدد الأسهم المودعة في مقاصة السوق خلال العام 2013، في حين حل السعوديون في المرتبة الخامسة بما يزيد عن 14 مليار درهم، أما في سوق دبي فقد حل الخليجيون في المرتبة الثانية من إجمالي قيم الشراء وقيم البيع بعد العرب الآخرين في نفس الفترة، مما يؤكد نشاط تداولاتهم في أسواق الإمارات.

وشكل المواطنون 61% من إجمالي عدد المستثمرين في السوق خلال العام 2013، في حين شكل المستثمرون الخليجيون 29% والعرب 6% والجنسيات الأخرى 4%.

وقال راشد البلوشي الرئيس التنفيذي لسوق أبوظبي للأوراق المالية إن نجاح الأسواق في جذب المزيد من السيولة من الأسواق الخليجية الأخرى، جاء نتيجة العديد من العوامل منها: الوضع المتميز للاقتصاد الوطني الذي ما زال يحقق نسب نمو كبيرة إلى جانب التدفقات النقدية الكبيرة التي يتم رصدها لتطوير البنية التحتية في الدولة مما يعني للمستثمر العربي والخليجي والأجنبي استمرار تطور عمل

وجاء التطور الكبير في حجم الأموال التي ضحها المستثمرون الخليجيون بهدف تحقيق أكبر قدر ممكن من المكاسب بعد زيادة عوائد الإستثمار في أسواق الإمارات خلال العام 2013 إلى 110% للمستثمرين على المدى المتوسط وأكثر من 200% للمضاربين وتواصل النشاط في العام الجاري طبقاً لرأي العديد من الخبراء الماليين، الذين أكدوا أن ضخامة السيولة التي تم ضحها في الأسواق ساهم في رفع معدل التداول اليومي إلى 3 مليار درهم منذ بداية العام 2014 مقارنة مع 1.5 مليار درهم في العام 2013.

وقالوا إن بدء موسم انتقال السيولة الخليجية إلى الأسواق المالية الإماراتية كان واضحاً من خلال ارتفاع معدل تداولات هذه الشريحة من المستثمرين خلال الربع الأخير من العام 2013، لكن وتيرتها أخذت بالارتفاع بنسب أعلى مع بداية العام 2014، مؤكداً وجود العديد من العوامل التي أدت إلى زيادة حجم الاستثمار الخليجي في الأسواق منها زيادة الثقة في التعاملات إلى جانب وجود حوافز أخرى تضمن النمو في أسعار الأسهم خلال الفترة القادمة وذلك فضلاً عن التوزيعات النقدية السخية على المساهمين التي قامت بها غالبية الشركات المتداولة وتفعيل قرار ترقية الأسواق ضمن مؤشرات مورجان ستانلي الذي تم في يونيو الماضي.

وأضافوا أن النمو المتواصل للإقتصاد الوطني بشكل عام يعد عاملاً مشجعاً ساهم في جذب السيولة

61%

من إجمالي
المستثمرين في
السوق خلال العام
2013 مواطنون

من المحفزات والأخبار الأساسية، فما هو الاقتصاد الكلي ينجح بالنمو بنسبة تقارب الأربعة بالمائة في العام 2013 بعد أن كانت قد وصلت في وقت سابق إلى ما يقارب الصفر وقد حمل هذا النمو في طياته رسالة تأكيد واضحة لتعافي الاقتصاد المحلي من كافة مشاكله السابقة والتي كانت قد أفرزتها تبعات الأزمة المالية العالمية وخصوصا على القطاع البنكي والقطاع العقاري، مشيرا إلى أن هذا النمو يأتي في وقت ما زالت فيه معظم الاقتصاديات العالمية تعاني من الضغوط وتحاول جاهدة الوصول إلى نسبة ولو واحد بالمائة.

وعلاوة على النمو الاقتصادي والذي أتى مدعوما أيضا بموازنات ضخمة وإنفاق حكومي كبير، فقد جاءت معظم نتائج الشركات القيادية ولا سيما البنوك وشركات العقار لترجم هذا الأداء الاقتصادي المتميز ولتعلن بداية اتجاه طويل الأمد من النتائج القوية والتوزيعات السخية وهي بذلك سحبت البساط من تحت سوق السندات وفتحت الباب من جديد لتدفق النقد مرة أخرى لسوق الأسهم في غياب العوائد المجزية من الأصول الأخرى، وبالطبع فقد كان من الطبيعي زيادة حجم الاموال الخليجية التي قررت دخول الأسواق الإماراتية شجعها المناخ السياسي والأمن الذي جعل من الدولة الملاذ الأمثل لرؤوس الأموال.

أسعار الأسهم بشكل عام. ويتفق الخبير المالي رامي خريسات مع ما ذهب إليه فرحات في استمرار تدفق الإستثمارات الخليجية خلال المرحلة القادمة نحو أسواقنا المالية مما يساهم في ارتفاع احوام التداول ويزيد حجم الودائع البنكية، أسوة بالنشاط الذي بدأ وتسارع في القطاع العقاري وكان أحد أهم ركائزه الأشقاء الخليجين الذين استثمروا وتملكوا العديد من الوحدات العقارية وأسسوا الشركات ودخلوا في العديد من المجالات الإستثمارية الحيوية.

وقال إنه وإلى جانب الإهتمام بسيولة الخليجين الأفراد، إلا أنه من المهم أيضا الإهتمام بالإستثمار المؤسسي في أسواقنا المالية، الذي تصل فيه نسبة الإستثمار الفردي 77% من المجموع الكلي للإستثمار في السوق، مما يؤكد أهمية استقطاب إستثمارات مؤسسية محلية ودولية تحافظ على استقرار السوق وتعزز الثقة به وتدعم استقطاب المزيد من الإستثمارات والتدفقات المالية، وهو الأمر المتاح بعدما تمت الترقية إلى فئة الأسواق الناشئة من قبل مورجان ستانلي.

وأضاف أن معظم المتعاملين في الأسواق المالية أفرادا ومؤسسات، محليين وأجانب يعملون أن الارتفاعات التي سجلت خلال العام 2013 لم تأت جزافا أو نتيجة مضاربات سريعة وأموال ساخنة، بل جاءت مدعومة بحزمة كبيرة

الشركات المدرجة في الأسواق وزيادة نمو ربحيتها خلال الفترة القادمة، وقد ساهم النمو في الربحية في ارتفاع قيمة التوزيعات النقدية والتي توصف بأنها سخية من قبل الشركات مما يشجع على الإستثمار فيها. وأكد أن انتقال سيولة خليجية إلى الأسواق الإماراتية جاء بعد النشاط الذي سجل خلال العام 2013 والذي دفع أسواقنا إلى تصدر قائمة الأكثر تحقيقا للمكاسب على مستوى العالم، فتوفر الفرص الإستثمارية يعد عنصر جذب ليس للمستثمر الخليجي وحسب، بل لجميع المستثمرين من داخل وخارج الدولة.

من جهته، قال نبيل فرحات الشريك في شركة الفجر للأوراق المالية إنه بات معروفا لدى الجميع أن السيولة الخليجية والعربية التي تدخل إلى أسواق المال المحلية تجتث عن الإستثمار في أسواق متوقع لها النمو خلال الأعوام القادمة بناء على تفاؤل في أداء الإقتصاد الإماراتي والذي سينعكس إيجابيا على ربحية الشركات ومن ثم توزيعاتها مستقبلا، مشيرا إلى أن هذه السيولة تلعب دورا مهما في تحقيق توازن مع حركة الإستثمار الأجنبي.

وتوقع فرحات استمرار ارتفاع وتيرة السيولة الخليجية القادمة إلى الأسواق الإماراتية خلال المرحلة القادمة مع محافظة الشركات على سياسة واضحة في التوزيعات من جهة والتحسن المستمر في

25

مليار درهم قيمة الصفقات التي نفذها المستثمرون الخليجيون في سوق أبوظبي حتى نهاية أكتوبر 2014

64.5

مليار درهم قيمة الصفقات التي نفذها المستثمرون الخليجيون في سوق دبي حتى نهاية أكتوبر 2014



«الهيئة» تواصل تقديم التسهيلات لها

خبراء: السماح للمؤسسين ببيع حصة من ملكيتهم يشجع الشركات الخاصة للتحول إلى عامة



يشكل إصدار هيئة الأوراق المالية والسلع للقرار المتعلق بتحول الشركات المساهمة الخاصة إلى عامة، نقطة تحول جديدة في التسهيل على هذه الشريحة من الشركات لتطوير وتعزيز آليات عملها ودعم ملاءتها المالية من خلال استقطاب أكبر عدد ممكن من المساهمين الأمر الذي يساهم في توفير السيولة اللازمة لتمويل خطط توسعها المستقبلية وعلى النحو الذي ينعكس ايجابيا على إدامة تحقيقها لنمو جيدة في ربحيتها.

لتحويل سجل مساهميتها إلى الأسواق المالية في كل من أبوظبي ودبي وتلاه قرار آخر بنظام تداول أسهم هذه الشركات ضمن منصة خاصة بها في السوق الثانية، وقد دخلت المبادرة حيز التنفيذ بعدما تم مباركتها من قبل صاحب السمو الشيخ محمد بن راشد آل مكتوم، نائب رئيس الدولة، رئيس مجلس الوزراء، حاكم دبي رعاه الله، ودشن تداولاتها معالي المهندس سلطان بن سعيد المنصورى، وزير الاقتصاد، رئيس مجلس إدارة هيئة الأوراق المالية والسلع نوفمبر الماضي.

وقال جمال عجاج مدير عام شركة الشهران لأسهم في أبوظبي إن المرونة التي منحها القرار الذي أصدرته الهيئة وسمحت بموجبه للمؤسسين في الشركات الخاصة ببيع نسبة من ملكيتهم في حال طرح أسهم الشركات للإكتتاب العام، يعد عاملا مشجعا جديدا تقدمه الهيئة لأصحاب هذه الشريحة من الشركات للتحويل إلى مساهمة عامة مما سيعزز من سوق الإصدارات الأولية في الدولة الذي استعاد جزءا من نشاطه خلال العام 2014.

وتأتي أهمية القرار بما تضمنه من تعديل على إجراءات تحول الشركات الخاصة إلى مساهمة عامة، حيث بات يسمح للمؤسسين ببيع حصة من ملكيتهم في الشركة عند طرح أسهمها للاكتتاب العام كخيار ثانٍ في حال عدم الحاجة إلى زيادة رأسمالها، من خلال طرح بنسبة 55% من أسهمها في عملية الاكتتاب وهو الخيار الذي كانت تلزم به الشركة الراغبة بالتحويل إلى مساهمة عامة.

ووصف خبراء التعديلات التي تضمنها القرار والذي جاء بعد حزمة من التسهيلات التي قدمتها الهيئة في السنوات الماضية، بأنها مواكبة لأحدث الممارسات العالمية، مما يعكس حرص الهيئة على تشجيع الشركات الخاصة للتحويل إلى مساهمة عامة، مشيرين إلى أن هذه التعديلات أتت أيضا بعد التشاور والتنسيق مع الجهات المعنية في الدولة.

وكانت الهيئة أصدرت في العام 2009 قرارا بشأن تنظيم نشاط أمين سجل الشركات الخاصة وهي الخدمة التي شجعت العديد من هذه الشركات

القرار مواكبة لأحدث الممارسات العالمية ويسهم في تعزيز سوق الإصدارات الأولية في الدولة

تفاصيل التعديلات

تضمن قرار الهيئة بشأن تحول الشركات المساهمة الخاصة إلى عامة بدأً تعريفيًا بالأطراف التي يستهدفها، إلى جانب تأكيده أن أحكامه تسري فقط على الشركات المحلية التي يتم تأسيسها بالدولة والتي ترغب بالتحول إلى مساهمة عامة.

وأكد القرار أنه ومع مراعاة أحكام بعض المواد من القانون الاتحادي للشركات المساهمة العامة المعمول به، فإنه يجوز للمؤسسين بالشركة بعد تقييمها وفقاً للقرار الصادر بشأن تقييم الحصص العينية للشركات المساهمة العامة، أن يطرحوا أسهم الشركة في اكتتاب عام من خلال إحدى الطريقتين أو كليهما، وهما بيع نسبة من أسهمهم في رأسمال الشركة أو زيادة رأسمالها.

وطبقاً للمادة الثالثة من القرار، فإنه يجوز للشركة التحول إلى شركة مساهمة عامة، وفقاً لأحكام القانون الاتحادي رقم 8 لسنة 1984 في شأن الشركات التجارية وتعديلاته وأحكام هذا القرار.

ويتعين على الشركة التقدم بطلب إلى هيئة الأوراق المالية والسلع؛ للموافقة المبدئية على التحول، مرفقاً بمستندات تشمل نسخة محدثة من عقد التأسيس والنظام الأساسي للشركة بالإضافة إلى نسخة من شهادة قيد الشركة بالسجل التجاري، وكذلك بيان بأصول الشركة وخصومها والقيمة التقريبية لهذه الأصول والخصوم معتمد من مدقق حسابات الشركة.

أما المادة الرابعة من القرار، فقد نصت على أنه في حال موافقة الهيئة المبدئية على تحول الشركة إلى مساهمة عامة، تقوم لجنة المؤسسين بتقديم الطلب وفق النموذج المعد من قبل الهيئة لهذا الغرض، ويجب أن يرفق بمستندات تتضمن نسخة من خطة عمل الشركة تشمل دراسة الجدوى الاقتصادية. ومشروع عقد التأسيس الأساسي كشركة مساهمة عامة ونشرة الاكتتاب ونسخة من محضر اجتماع الجمعية العمومية غير العادية للشركة أو من يقوم مقامها بالموافقة على التحول إلى مساهمة عامة. وذلك إلى جانب موافقة وزارة الاقتصاد أو السلطة المختصة بحسب الأحوال على التحول إلى مساهمة عامة والميزانية العمومية المدققة لأخر سنتين ماليتين للشركة، وإقرار من رئيس مجلس إدارة الشركة أو من يقوم مقامه يؤكد عدم وجود أي تغيير جوهري سلبي في الوضع المالي للشركة خلال الفترة الزمنية الواقعة بين تاريخ إعداد الميزانية العمومية المعنية وتاريخ طلب التحول.

مزايا التحول إلى مساهمة عامة

هناك عدد من المزايا لطرح الشركة أسهمها للجمهور وإدراجها في السوق منها:

- يمكن للشركات المدرجة الحصول على مبالغ تمويل كبيرة من خلال إصدارات الأسهم أو إصدارات القروض.
- يوفر الإدراج سوقاً جاهزة للمساهمين لبيع أسهمهم أو شراء المزيد من الأسهم كما يشاؤون.
- تميل شركات المساهمة العامة إلى أن تحظى بمكانة أعلى من الشركات الخاصة.
- يوفر قيمة جاهزة لأسهم الشركة العامة مقارنة بأسهم الشركة الخاصة.
- يوفر فرصة للموظفين لكي يصبحوا مساهمين أيضاً.
- الدمج وشراء الشركات يصبحان أسهل عندما تكون الشركة مدرجة.
- إصدار رأسمال جديد أسهل نسبياً بالنسبة للشركة المدرجة.
- قدرة أعلى للمساومة مع الممولين مقارنةً بالشركة الخاصة.
- العرض العام بصفة عامة يُكسب الأوراق المالية سعراً أعلى من الطرح الخاص أو أي نموذج آخر لتمويل الأسهم.

وأضاف أن على الشركات العائلية المصنفة ضمن الشركات الخاصة الاستفادة من التسهيلات التي تقدمها الهيئة التي باتت جهودها واضحة في السنوات الأخيرة، ليس على صعيد تعزيز عمل الأسواق المالية وحسب، بل تطوير سوق الطرح الأولي وعلى النحو الذي يرتقي بعمل الشركات المساهمة وزيادة تنافسيتها ومن ضمنها الشركات الخاصة.

وأشار إلى أن الفترة القادمة ستشهد تحول العديد من الشركات الخاصة إلى عامة وذلك اداركا منها أن الإستمرار في تطوير عملها والمحافظة على بقائها لا يمكن أن يتم إلا من خلال استقطاب المزيد من المساهمين لها وهو الهدف الذي لا يمكن بلوغه إلا عبر طرح أسهمها للاكتتاب العام والإستفادة من التسهيلات التي تقدمها هيئة الأوراق المالية والسلع لها في هذا الخصوص.

من جانبه، يؤكد كفاح المحارمة الخير المالي أن الفترة التي أعقبت عام 2000 ساهمت في وجود العديد من الشركات المساهمة الخاصة التي يشارك فيها عدد كبير من المستثمرين ويتجاوز في بعضها آلاف المستثمرين، فأصبحت هذه الشركات وبرغم شكلها القانوني كونها خاصة إلا أنها عملياً تشبه الشركات المساهمة العامة، مشيراً إلى أن هذه الشركات مرشحة بشكل أكبر من غيرها للتحول إلى عامة بعد صدور قرار هيئة الأوراق المالية والسلع الذي سمح لمؤسسيها ببيع نسبة من ملكيتهم عند طرحها للاكتتاب العام بدلاً من طرح 55% من رأس المال.

وقال إنه وفي حال واصلت عملها بنفس الوضع، فإن وجود سوق ثانية خاصة بالتداول على أسهمها يساهم في منحها السعر العادل وذلك فضلاً عن كونه يساعد في زيادة عمق السوق الثانوي في الدولة ويشجعها في النهاية على التحول إلى مساهمة عامة في المرحلة القادمة. وأشار إلى أن النقطة الجيدة التي تنبئ لها المشرع في مشروع القانون الجديد للشركات المساهمة العامة تضمنه لئلا يسمح بموجبه للشركات المساهمة الخاصة الراغبة بالتحول إلى عامة ببيع حتى 30% من أسهمها في اكتتاب عام بدلاً من البند القديم الذي يستوجب إضافة 55% على رأسمالها قبل عملية التحول مما كان يشكل عبئاً عليها ويمنعها من التحول ودفع ببعضها لإتمام هذه الخطة في أسواق خارجية.

وقال إنه بشكل عام فإن قرار هيئة الأوراق المالية والسلع من شأنه مساعدة الشركات الخاصة ومن ضمنها العائلية للتحول إلى مساهمة عامة بحيث تبقى السيطرة على الإدارة لأصحاب هذه الشركات وهي النقطة التي كانوا يطالبون بها منذ فترة طويلة وقد تحققت لهم في الوقت الراهن.

«الهيئة» تقدم تسهيلات كثيرة ل طرحها في محليا خبراء: توجه الشركات للإدراج في الأسواق الخارجية غير مجد

أكد خبراء ماليون أن توجه الشركات الإماراتية ل طرح أسهمها للتداول خارج الإمارات لم يعد مبررا بعد التسهيلات التي تقدمها هيئة الأوراق المالية والسلع، لتشجيع الشركات الوطنية على إدراج أسهمها في سوق دبي أبوظبي ودبي المالدين. وقالوا إن بعض الشركات التي قامت بالإدراج في أسواق خارجية كان دافعها عدم قدرتها على تلبية شروط الإدراج داخل الدولة إلى جانب عدم رغبة ملاكها في التخلي عن نسبة من ملكيتهم بحسب ما يفرضه قانون الشركات الحالي، لكن هذا الأمر تبدل وأصبح بإمكانها طرح نسبة غير مؤثرة من أسهمها مع بقاء استحوادها على الحصة الإستراتيجية في الشركة.

وقالوا إن الإدراج الخارجي للشركات الوطنية ربما يعود عليها بالنفع على صعيد الترويج العالمي لها واستقطاب سيولة أجنبية، لكن ذلك لا يعني أهمية إدراجها محليا بعدما اكتسبت الأسواق الإماراتية الصفة العالمية عقب ترقيتها إلى ناشئة ضمن مؤشرات مورجان ستانلي والسيولة الأجنبية الكبيرة التي أصبحت تضخ فيها خلال الفترة الأخيرة.

وتسعى الإمارات للتسهيل على الشركات الوطنية وذلك من خلال تضمين مشروع قانون الشركات، العديد من البنود التي تشجع على طرح أسهم الشركات للإكتتاب العام والإدراج في البورصة ومنها تخفيض الحد الأدنى لل طرح العام الأولي لأسهم الشركات إلى 30 في المائة.

وقال رامي خريسات الخبير المالي إن انتقال الشركات المحلية للعمل في أسواق أخرى أو الإدراج بها يستهدف توسيع قاعدة المساهمين ومحاولة تحقيق شهرة لهذه الشركات وذلك إلى جانب كونه يشكل إنتقالا لرأس المال الوطني إلى أسواق أخرى وهو يمثل هجرة فعلية لهذه الأموال.

وطالب خريسات الشركات الإماراتية العاملة في أسواق خارجية التفكير بجدوى الإدراج في هذه الأسواق، مشيرا إلى أن الأسواق المحلية باتت تنافس العالمية بعدما اكتملت بنيتها التشريعية والتنظيمية وترقيتها من قبل العديد من المؤشرات التابعة لكبرى المؤسسات المالية والعالمية وكان آخرها في شهر يونيو الماضي مؤشر مورجان ستانلي.

وأكد أن تجربة إدراج الصكوك في بورصة ناسداك دبي أثبتت نجاحها حيث باتت جميع الشركات الوطنية تقوم بالإدراج فيها بعدما كانت وجهتها الأسواق الخارجية، لذا أصبحت البورصة جاذبة أيضا لصكوك العديد من الشركات الخليجية والأجنبية وهو ما عزز من عمل السوق، الذي يعول عليه بالتحول إلى مركز عالمي لسوق الصكوك على مستوى العالم وليس

المنطقة فقط. ووصل حجم الصكوك العالمية المدرجة في "ناسداك دبي" إلى 20 مليار دولار أي نحو 73 مليار درهم، وقامت "بورصة ناسداك" بإدراج 13 أداة دخل ثابت منها 10 صكوك و3 سندات تقليدية مع نهاية النصف الأول من العام 2014.

بدوره، قال عطا مفارحة الخبير المالي إن الشركات الإماراتية التي تقوم بالإدراج الخارجي تسعى إلى تحقيق هدفين من هذا الإدراج أولهما توسيع قاعدة المساهمين وخلق المزيد من السيولة لدى الشركة، وثانيهما إضافة الشهرة والإنتشار لاسم الشركة بشكل جيد بما يخدم مصلحة الشركة والمساهمين على حد سواء.

لكنه استدرك قائلا إن تحقيق هذه الأهداف بات متوفرا من خلال الإدراج في الأسواق المالية المحلية

التي باتت تصدر قائمة أكثر الأسواق نشاطا على مستوى العالم، لذا لم يعد من المستغرب أن تستحوذ على مكانة متميزة في أجندة عمل المستثمرين الأجانب سواء كانوا من الأفراد أو المؤسسات.

وأشار المفارحة إلى أن السيولة الأجنبية الضخمة التي تم ضخها في الأسواق المالية المحلية منذ بداية العام 2014 دليل واضح على مدى المكانة التي باتت تحظى بها على مستوى العالم وهو ما دفع كبرى المؤسسات المالية العالمية للاعتراف بها ومنحها تصنيفا ضمن مؤشرات وشجع بالتالي المحافظ والصناديق للإستثمار فيها نظرا لقناعتها بجدوى الإستثمار فيها وارتفاع نسبة عوائده مقارنة مع الأسواق الأخرى.

وأكد أن الشركات الراغبة في الطرح أو الإدراج



وقال إن إدراج الشركات الإماراتية في الأسواق المحلية يمثل إضافة لهذه الشركات ويؤدي في النهاية إلى اتساع نشاط هذه الشركات والمساهمة في تعزيز عمل الاقتصاد الوطني الذي بات يتبوأ مكانة متميزة على المستوى الإقليمي والعربي بشهادة العديد من المؤسسات المالية العالمية وفي مقدمتها صندوق النقد الدولي.

وقال إن المرونة في تطبيق القانون وتوفير السيولة والبيئة التشريعية الجاذبة هي عوامل تشجع الشركات الوطنية في النهاية على الإدراج في الأسواق المحلية ويلعب دوراً في تعزيز عملها خلال المرحلة القادمة، مؤكداً أن التسهيلات التي قدمت لشركة إعمار لمراكز التسوق فتحت الباب واسعاً أمام بقية الشركات للإدراج في السوق المحلي.

في السوق المحلي أصبح بإمكانها الحصول على تسهيلات كبيرة من هيئة الأوراق المالية والسلع مما يوفر عليها الكثير من الجهد بدلاً من التوجه للإدراج الخارجي، معرباً عن اعتقاده بأن التسهيلات التي تقدمها الهيئة لتشجيع الشركات الوطنية على الإدراج لا يقدم حتى في أعرق الأسواق العالمية.

وأضاف "لا تشجع الشركات الوطنية للإدراج في الأسواق الأجنبية، لكننا في الوقت ذاته مع الإدراج المزدوج مع الأسواق الخليجية من حيث آليات العمل وهو الأمر الذي يساهم في النهاية في إقامة سوق خليجية موحدة طال انتظارها"، مشيراً إلى أن تشابه أسواق الخليج سواء في المعايير المحاسبية أو في حساب الأرباح والخسائر إنما يساعد على سهولة إدراج هذه الشركات فيما بينها.

استحوذت على 30% من إجمالي قيمة الصفقات في المنطقة الإمارات تصدر دول الشرق الأوسط الأكثر نشاطاً في سوق العملات والسلع



حلت دولة الإمارات العربية المتحدة في المركز الأول في قائمة أكثر الأسواق نشاطاً في تجارة العملات والسلع مستحوذة على 30% من إجمالي قيمة الصفقات المبرمة في القطاع، والتي بلغت مع نهاية 2013 نحو 400 مليار دولار في منطقة الشرق الأوسط مما يعكس مدى التطور الكبير الذي شهده القطاع خاصة بعد إطلاق هيئة الأوراق المالية والسلع الأطر القانونية ومنصة التداول الإلكترونية من خلال بورصة دبي للذهب والسلع قبل أكثر من عشر سنوات.

وتشير رجب إلى أن أسعار هذه الأدوات المالية تتحرك عادة في اتجاه معاكس لاتجاهات أسعار الأسهم والسندات، ولذا فإن الإستثمار فيها جنباً إلى جنب مع الإستثمارات الأخرى في المحفظة الإستثمارية، يمكن أن يعوض بعض الخسائر التي قد تحدث ويساعد ذلك في التقليل من إجمالي المخاطر الإستثمارية في المحفظة والحد من التذبذبات في حجم العوائد التي يحصل عليها المستثمر من فترة لأخرى.

وأضافت أن الإستثمار في السلع يوفر حماية ضد ارتفاع الأسعار (أو ما يسمى بالتضخم) غير المتوقع، والذي يتسبب في انخفاض قيمة العملة والنقود، وذلك لأن أسعار السلع عادة ما ترتفع مع ارتفاع مستوى الأسعار وتنخفض مع انخفاضها. وهكذا فإن استثمار مبلغ من المال في السلع وخاصة ذات الارتباط القوي بالنشاط الاقتصادي مثل منتجات الطاقة والمعادن، فإن قيمة هذا الإستثمار ترتفع عند حدوث ارتفاع غير متوقع في الأسعار في حين أن المدخرات النقدية والعملات تنخفض قيمتها. وقالت إن بعض السلع ذات الخصائص الفريدة مثل الذهب يعتبر ملاذاً آمناً في أوقات الأزمات الاقتصادية أي أنه وسيلة هامة لحماية رأس المال والمدخرات في تلك الفترات التي تنخفض فيها قيمة النقود والعملات.

ويستخدم التجار في أسواق السلع والعملات ما يسمى بعقود السلع المستقبلية وهي اتفاقات تضمن لهم أسعار البيع أو الشراء في وقت مستقبلي لتساعدهم على حماية

وقال خبراء ماليون إن الإمارات تعد سباقه على مستوى العالم العربي في وضع التشريعات التي تنظم عمل تجارة السلع والعملات وتوفير منصة تداول تضاوي نظيراتها في الدول الكبرى، مؤكداً أن القطاع في نمو متواصل بنسب قياسية بحسب الأرقام الرسمية.

وأجمعوا على أن تجارة العملات والسلع تسهم في توفير عائد مجز للمستثمرين، وذلك فضلاً عن حقيقة أن بعض السلع مثل الذهب يشكل ملاذاً آمناً في الأوقات التي يشهد فيها العالم هزات اقتصادية وتراجع خلاله أداء العديد من الأنشطة ومن ضمنها أسواق الأسهم.

وتشكل العملات المحرك الرئيسي للنمو الكبير في أحجام التداولات في بورصة دبي للذهب والسلع وتتركز أغلبية العقود على الروبية الهندية إلى جانب العملات الرئيسية الأخرى ومنها اليورو والفرنك السويسري والين الياباني وذلك فضلاً عن عقود الذهب والفضة.

وفي إطار حديثها عن أهم المزايا التي تتوفر من خلال سوق العملات والسلع، تؤكد سهى رجب - محلل مالي رئيسي في هيئة الأوراق المالية والسلع- أن الإستثمار في سوق السلع والعملات يوفر مصدراً جديداً للعوائد يختلف عن ذلك الذي توفره الأسهم والسندات وذلك نظراً لأن هذه السوق تتأثر بالعوامل الاقتصادية بطريقة مختلفة عما تتأثر به سوقاً الأسهم والسندات، وبذلك فإن هذا الأمر يعد ميزة مهمة خاصة في حال كانت العوائد على الأسهم والسندات منخفضة.

400

مليار دولار قيمة تجارة
العملات والسلع في
منطقة الشرق الأوسط

أعمالهم التجارية ضد التقلبات غير المتوقعة في أسعار السلعة أو العملة التي يتعاملون فيها. وتعرف عملية الحماية هذه بـ "التحوط" وهي وسيلة لتقليل المخاطر أو نقلها من طرف لآخر في السوق وهي مشابهة لعملية التأمين، وتساعد أسواق السلع والعملات المنظمة في تخفيض تكلفة الحماية من تقلبات السعر وتخفيض تكلفة التداول في هذه الأدوات.

وحول المميزات الأخرى لهذه التجارة، تقول رجب: لقد ساعدت أسواق المشتقات المرتبطة بالعملات والسلع في تحديد ومعرفة الأسعار المناسبة لهذه الأدوات، مؤكدة أن أسواق العملات تعتبر من أكثر الأسواق سيولة ولا تحتاج لرأس مال كبير للدخول فيها.

أما بخصوص أهم الأخطاء التي يرتكبها المتعاملون في سوق العملات والسلع، فتشير رجب إلى العديد من الأخطاء ومنها المضاربة دون وجود هدف أو استراتيجية استثمارية واضحة حيث يصبح المستثمر عرضة لتقلبات السوق، كذلك الدخول في هذه الأسواق من خلال الاستفادة من ميزة الرفع المالي وهو سلاح ذو حدين.

وتابعت أن الاستثمار في بعض الأدوات في هذه الأسواق تمكن المستثمر من الحصول على مركز استثماري كبير عن طريق استثمار مبلغ صغير جداً نسبياً (ما يسمى بالضمان المبدئي)، فتكون قيمة مركزه الاستثماري أضعاف مضاعفة من مبلغ رأس المال الذي وضعه، ويسمى هذا بـ "الرفع المالي" وبالرغم من أن ذلك يمكن المستثمر من تضخيم الأرباح التي يحصل

عليها في حال تحرك السوق في اتجاه يتماشى مع استراتيجيته الاستثمارية، إلا أنه أيضاً يؤدي إلى تضخيم الخسائر في حال تحرك السوق بشكل معاكس، وهكذا فإنه يعرض المستثمر لخسائر أكبر بكثير من رأس المال الأصلي الذي قام باستثماره فيصبح مسؤولاً عن دفع مبالغ إضافية ضخمة قد لا يقدر عليها حيث يصبح مطالباً بتسديد القيمة الكاملة للصفقة التي دخل فيها.

وأكدت على الدور المهم الذي لعبته هيئة الأوراق المالية والسلع في تعزيز نشاط سوق العملات والسلع، وذلك من خلال إصدارها عدة أنظمة تشكل البنية التشريعية الأساسية التي تحكم عمل هذه الأسواق وفقاً لأفضل الممارسات العالمية وتنظم عمليات إدراج وتداول وتفاصيل عقود السلع، ومن أهمها "النظام الخاص بإدراج وتداول السلع وعقود السلع". وتهدف هذه الأنظمة إلى حماية المستثمرين والحفاظ على حقوقهم والرقابة على هذه السوق ومنع التلاعب فيها وضمان وجود مستويات عالية من الشفافية وتنظيم عمل الوسطاء في هذه الأسواق.

من جانبه، قال أمين اسطا علي الرئيس التنفيذي لشركة سينرجي بزنس إنتليجنس إن تجارة العملات ازدهرت خلال السنوات القليلة الماضية في أمريكا وأوروبا، حيث شهدت زيادة ضخمة في أحجام التداول اليومية من 3 تريليونات دولار في العام 2007 وصولاً إلى 5 تريليونات دولار خلال عام 2012 مما زاد الطلب على هذا النوع من التجارة من طرف المضاربين والمستثمرين كونها أداة مالية عالية السيولة حيث توفر سهولة في الدخول والخروج من المراكز المالية.

وأضاف أن دولة الإمارات العربية المتحدة تعتبر السباقه عربياً في إطلاق أطر قانونية ومنصة إلكترونية لتداول العملات

والسلع مدعومة بتكنولوجيا متقدمة تضاهي نظيراتها في الدول الكبرى لتداول العملات والسلع، وذلك عبر بورصة دبي للذهب والسلع التي حققت نجاحات تاريخية في مستويات التداول، والتي زادت من جاذبية الاستثمار في مدينة دبي لتوفيرها أدوات التحوط من مخاطر تقلب أسعار العملات العالمية والتي يحتاجها حتماً كل التجار الدوليين والمصنعين والمستثمرين.

وقال إن من مزايا تداول العملات في بورصة دبي للذهب والسلع هو موقع دبي الاستراتيجي الذي يعتبر حلقة وصل من ناحية التوقيت العالمي ما بين أسواق آسيا وأمريكا الأمر الذي وضع بورصة دبي للذهب والسلع على خارطة العالمية لتداول السلع والعملات. وبحسب آخر التقديرات، فإن قيمة تجارة العملات في منطقة الشرق الأوسط تقدر بنحو 400 مليار دولار، وتستحوذ منطقة الخليج على الأغلبية العظمى من هذه التداولات، وتستحوذ الإمارات على أكثر من 30% من تداولات منطقة الخليج. وأكد أن قلة الوعي بالمخاطر، تعد من أكثر الأخطاء التي يقع فيها المتداولون في العملات وبدء المتاجرة بقيمة مالية كبيرة دون إستراتيجيات تداول ولا إستشارات مما يعرض المستثمرين إلى مخاطر عالية جداً الأمر الذي يستوجب تكثيف ورشات التدريب والتعرف أكثر على طبيعة هذه الأدوات العالية المخاطر، أما من ناحية اختيار منصات التداول، فالأنسب هو التداول مع شركات وساطة منتسبة إلى بورصة دبي للذهب والسلع حتى تكون الشفافية مضمونة. وقدم اسطا علي العديد من النصائح للمتداولين في هذه التجارة ومنها ضرورة تنويع محفظة الاستثمار وعدم التركيز على أداة واحدة لتوزيع المخاطر، وثانياً تحديد سقف الخسارة قبل الدخول في أي مركز مالي أياً كان والتزام بالانضباط في الخروج من السوق إذا سار عكس المركز من دون إنتظار أو تمنى. لقد أثبتت الدراسات أن 70 بالمائة من المتداولين الملتزمين باستراتيجيات يربحون أكثر مما يخسرون.





شركات وطنية ترفع نسبة التملك الأجنبي سعياً وراء العالمية

قررت شركات مدرجة في سوق دبي وأبوظبي الماليين رفع نسبة تملك الأجانب في رؤوس أموالها في خطوة يرى فيها العديد من الخبراء بأنها إيجابية لجهة استقطاب السيولة الأجنبية ومحاولة منها لإستيفاء شروط الإدراج ضمن مؤشرات مورجان ستانلي خلال الفترة القادمة وذلك بعد تفعيل قرار ترقية الأسواق الإماراتية إلى ناشئة اعتباراً من شهر يونيو الماضي والذي يتطلب من ضمن شروط الإدراج لأي شركة أن تسمح بالتملك الأجنبي بنسب مقبولة بالإضافة إلى شروط أخرى.

ووصل عدد الشركات التي قامت برفع نسبة التملك الأجنبي في رؤوس أموالها حتى نهاية شهر مايو من العام 2014 نحو 6 شركات صادقت جمعياتها العمومية غير العادية على طرح 5.3 مليار سهم جديدة لهذه الشريحة من المستثمرين منها خمس شركات متداولة في دبي.

وتوقع الخبراء زيادة عدد الشركات الإماراتية التي سترفع نسبة التملك الأجنبي في رؤوس أموالها إلى 12 شركة خلال العام الجاري وذلك انطلاقاً من حرصها على جذب سيولة أجنبية بداية والعمل على أن تكون أسهمها ضمن أسهم الشركات المدرجة في مؤشرات عالمية مثل مؤشرات مورجان ستانلي وبالتالي الترويج لها على مستوى العالم.

وأكدوا أن زيادة نسبة التملك الأجنبي من شأنها تعزيز النشاط في أسواق المال المحلية خلال الفترة القادمة وهو ما سينعكس إيجابياً على أسعار الأسهم التي مازالت عند مستويات مغرية للإستثمار رغم التحسن الذي سجلته خلال الفترة الأخيرة.

وأعلنت بعض الشركات التي كانت تقتصر تداولاتها على المواطنين والخليجيين فتح باب التملك للأجانب ومنها شركة ديار للتطوير العقاري التي قررت فعلاً السماح للأجانب بتملك 25% من أسهمها (1.44 مليار سهم) مما دفع عدد من المحللين لمطالبة شركات أخرى ما زالت مغلقة لاتخاذ قرارات مشابهة لتعزيز عملها وزيادة جاذبية أسهمها.

5.3

مليار سهم وفرتها 6 شركات
مدرجة للأجانب



قائمة الشركات التي أعلنت عن فتح أو رفع نسبة تملك الأجانب

ملكية الأجانب المستهدفة	ملكية الأجانب الحالية	
رفع نسبة تملك الأجانب إلى 25 %	يسمح للأجانب بتملك نسبة 15 % من الأسهم	بنك دبي الإسلامي
السماح للأجانب بتملك 25 % من أسهمها	يسمح للخليجيين فقط دون باقي الجنسيات	ديار للتطوير
رفع نسبة تملك الأجانب إلى 35 %	يُسمح للأجانب بتملك 20 % من الأسهم	دبي للاستثمار
رفع نسبة تملك الأجانب إلى 25 %	يسمح للأجانب بتملك نسبة 15 % من الأسهم	الاتحاد العقارية
رفع نسبة تملك الأجانب إلى 49 %	يسمح للأجانب بتملك نسبة 20 % من الأسهم	بنك المشرق
	رفع النسبة التملك إلى 40%	بنك رأس الخيمة الوطني

الأسواق إلى ناشئة ضمن مؤشرات مورجان ستانلي والذي ساهم في تحفيزها على السير في هذا الاتجاه. معربا عن اعتقاده بأن شركات أخرى ربما ستقوم بفتح باب التملك أمام الأجانب أو تعمل على رفع النسبة التي تسمح بها.

وأكد أن رفع نسبة التملك الأجنبي في أسهم الشركات سيأهم في تنشيط عمل الأسواق من خلال دخول مؤسسات وصناديق مالية كبرى مما قد يدفع بأسعار الأسهم صعودا مع تقلبات أكثر حدة في زمن الأزمات وتأثر أكبر بالأسواق العالمية، مضيفا أنه من الطبيعي في ظل التوسع بنسبة التملك الأجنبي ارتفاع معدل التداولات اليومية في الأسواق خلال الفترة القادمة وبنسب أعلى من تلك التي وصلت منذ بداية العام 2014.

وكرر تأكيد على أن توجه العديد من الشركات للتوسع في نسبة ملكية الأجانب هي خطوة إيجابية تؤدي إلى زيادة النشاط في الأسواق المالية بالإضافة إلى دعم نشاط أسهم هذه الشركات على وجه الخصوص وزيادة قيمتها السوقية، مشيراً إلى أن ارتفاع عدد الشركات التي ستقوم بزيادة نسبة التملك الأجنبي فيها أمر مؤكد ومشروع خلال المرحلة القادمة في إطار حرصها على الإدراج ضمن مؤشرات عالمية مثل مورجان ستانلي.

وأشار إلى أن هناك العديد من الشركات التي مازالت مغلقة أمام الاستثمار الأجنبي حتى الآن، لذا فإن معدل دوران أسهمها ضعيف للغاية وهو ما ينعكس سلباً على قيمة أسهمها في السوق والتي تعد منخفضة مقارنة مع حجم الشركة، مضيفاً أن القرار الأخير فيما يخص رفع نسبة التملك الأجنبي يعود في النهاية إلى مجالس إدارات الشركات ومساهميها. وأضاف "يتطلب من الشركات التي تدرج ضمن المؤشرات العالمية ومن ضمنها مؤشر مورجان ستانلي فتح الملكية للأجانب بنسب مقبولة بالإضافة إلى عوامل أخرى تتعلق بالأداء والربحية وغيرها". وتابع يساهم رفع نسبة التملك الأجنبي في تعزيز ثقة المستثمرين الدوليين في اقتصاد الإمارات وأسواقها المالية.

وقال "فيما يخص مساوئ السيولة الأجنبية فإنها تستمر على مبادئ قد لا تتعلق في البيئة الاقتصادية المحلية بمعنى أنها تكون حساسة لما يجري في الأسواق الأخرى مما يجعل الأسواق المحلية أكثر ذبذبة سعرية وخصوصاً إذا كانت هذه السيولة ساخنة مما يغير قواعد اللعبة التي تعودنا عليها في السنوات الماضية".

وتابع: ندعو الشركات التي لا تزال مغلقة نسب التملك إلى فتحها تدريجياً مما يعزز من أن تكون القيمة الجوهرية للسهم تماثل أو قريبة من السعر السوقي لها".

من جانبه، قال عماد غندور، المدير التنفيذي لشركة سيدار بريدج لإدارة الأصول إن هناك اتجاه واضح لفتح أسواق الإمارات أمام الاستثمار الأجنبي بنسب أعلى من المتوفرة حالياً، مشيراً إلى أن إعلان العديد من الشركات عن قرارات بهذا الخصوص خلال الفترة الأخيرة خاصة المدرجة في سوق دبي المالي يؤكد حرصها على هذا التوجه قبل تفعيل قرار ترقية

رفع نسبة التملك
الأجنبي سيسهم في
تنشيط عمل الأسواق
من خلال دخول
مؤسسات وصناديق
مالية كبرى

وتضم قائمة الشركات التي أعلنت رفع نسبة تملك الأجانب في رؤوس أموالها بالإضافة إلى شركة ديار كل من بنك دبي الإسلامي الذي قرر رفع نسبة تملك الأجانب من 15% إلى 25% وشركة دبي للإستثمار التي رفعت النسبة من 20% إلى 35% أما شركة الإتحاد العقارية فقد قرر مجلس إدارتها رفع النسبة من 15% إلى 25%، ويسمح بنك المشرق للأجانب بتملك نسبة 20% من الأسهم، وقرر البنك مؤخراً رفع نسبة التملك إلى 49%.

وفي أبوظبي، أعلن بنك رأس الخيمة الوطني عن قرار مجلس الإدارة برفع نسبة التملك إلى 40% فيما لازالت هناك العديد من الشركات المغلقة أمام الأجانب وسط مطالبات بفتحها من قبل العديد من المستثمرين والمحافظ الأجنبية.

وقال عيسى كاظم رئيس مجلس إدارة سوق دبي المالي إن بدء الشركات الإماراتية في فتح باب التملك أمام الأجانب أو زيادة النسبة المسموح بها حالياً تعد خطوة إيجابية من شأنها المساهمة في رفد نشاط الأسواق المالية وتعزيز عمل الشركات نفسها وأسعار أسهمها المتداولة، مشيراً إلى أن زيادة نسبة التملك الأجنبي تسهم أيضاً في مساعدة الشركات لإستيفاء متطلبات الإدراج ضمن مؤشرات مورجان ستانلي بعدما فعل القرار في شهر يونيو الماضي.

معايير محددة

وأكد كاظم أن المؤسسات العالمية التي تدير المؤشرات مثل مورجان ستانلي لديها معايير محددة عند اختيار الشركات التي تدرجها ضمن مؤشراتهما ومنها نسبة التملك الأجنبي وحجم الشركة بالإضافة إلى سيولتها.

وأضاف أن التوسع في زيادة نسبة التملك الأجنبي يعتمد على استراتيجية عمل كل شركة فهي التي تقرر في النهاية إذا كانت ستفتح باب التملك الأجنبي أو زيادة النسبة في حال كانت أصلاً تسمح بذلك.

ويؤكد نبيل فرحات المدير الشريك في شركة الفجر للأوراق المالية أن رفع نسبة الأجانب في الشركات المدرجة له حسناته وسيئاته. أما الحسنات فتتلخص بأنها تجعل الأسواق الإماراتية ذات جاذبية للمستثمر الأجنبي وبالتالي دخول سيولة أجنبية إلى الدولة وهو ما يساهم في تحرير السيولة المحلية التي قد تستخدم في تطوير مشاريع جديدة.

وقال فرحات إن من إيجابيات انفتاح الشركات على الإستثمار الأجنبي تعزيز سعر السهم حيث من الملاحظ أن بعض الشركات التي لا تسمح بالتملك الأجنبي يكون سعرها السوقي لا يمثل ما يمكن أن يكون عليه في حالة السماح للأجانب نتيجة لضعف السيولة المتوجه إلى أسهمها.

«السوق الثانية»

لاستكمال إجراءات الإدراج، ويلتزم السوق باخطار الهيئة عند إدراج أسهم الشركة، وتلتزم الشركة بتوفير نسخة إلكترونية من نشرة إدراج الأسهم المحددة في المادة 4 من هذا النظام على الموقع الإلكتروني بالسوق.

وأشار إلى أنه مع عدم الإخلال بالصلاحيات المقررة للوزارة والسلطة المختصة، فللهيئة مباشرة أعمال الرقابة والتفتيش واتخاذ كافة الإجراءات اللازمة لضمان تطبيق هذا النظام.

وعرض الكتيب قرار مجلس إدارة الهيئة رقم 1 لسنة 2014 كاملاً، بهدف إطلاع المستثمرين عليه، وقدم في بابه الأخير أسئلة وأجوبة مبسطة تختزل النظام باجابات بسيطة لتعريف كافة الشرائع بما ورد في القرار.

شاشة منفصلة

وأوضح الكتيب أنه سيكون للشركات المساهمة الخاصة المدرجة شاشة تداول منفصلة، وسيتم تداول أسهم الشركات من خلال شركات الوساطة المرخصة من قبل الهيئة، وتطبق على تداول أسهم الشركة نظام التداول والمقاصة والتسوية ونقل الملكية وحفظ الأوراق المالية الصادر بموجب قرار مجلس إدارة رقم 2 لسنة 2001، وذلك بما لا يتعارض وأحكام هذا النظام، كما تطبق ذات رسوم التداول المقررة بالسوق المالي على الشركات المساهمة العامة. وتستثنى هذه الشركات من القرار الوزاري رقم 518 لسنة 2009 بشأن ضوابط الحوكمة ومعايير الانضباط المؤسسي، ومن القرار الوزاري رقم 370 لسنة 2009 بشأن سجل أسهم شركات المساهمة الخاصة، ومن قرار مجلس الإدارة رقم 3 لسنة 2000 في شأن النظام الخاص بالإفصاح والشفافية. وبين الكتيب أن التداول على أسهم هذه الشركات لن يكون مقصوراً على المساهمين، بل سيكون البيع والشراء مفتوحاً للمستثمرين بالسوق المالي، حيث أن الشركة لا بد أن تكون قد أصدرت ميزانيتها المدققة لأخر سنتين ماليين، حتى تستوفي شروط الإدراج، وبالتالي هناك حظر على التداول على أسهم المساهمين فيها.

وأوضح الكتيب أن الإدراج هو إجراء اختياري وبالتالي إذا استوفت الشركة شروط الإدراج وتقدمت بطلب الإدراج وتم الموافقة على إدراجها فإنه في حال ما تضمن نظامها الأساسي قصر التداول على مساهمها فسوف يتقيد نظام السوق بهذا الشرط ما لم يتم تعديل النظام الأساسي من الجمعية العمومية غير العادية للشركة.

وأشار إلى أن هيئة الأوراق المالية والسلع أعدت نظام الإدراج الخاص بالشركات المساهمة الخاصة بعد الاطلاع على أفضل الممارسات العالمية، ولا شك أن الهيئة تسعى دائماً لتطوير أنظمتها وترحب بأي اقتراحات بهذا الشأن وسوف يتم إعادة النظر بهذا المقترح بالتنسيق مع السوق المالي بعد العمل بهذا القرار.

وقالت الهيئة في مقدمة الكتيب إن أهمية قرار مجلس الإدارة بشأن نظام إدراج شركات المساهمة الخاصة بالأسواق المالية بالدولة، أنه جاء ضمن خطة استراتيجية متكاملة للهيئة تستهدف تحقيق الريادة في تطوير الأسواق المالية والمساهمة في دعم نمو الاقتصاد الوطني وفق أفضل المعايير والممارسات العالمية، وذلك تماشياً مع الأهداف التي تضمنتها رؤية الإمارات 2020 وتعزيزاً للتنافسية الدولية في شتى المؤشرات والتقارير والمحافل الدولية.

بنية متطورة

ونوهت إلى أن إدراج الشركات المساهمة الخاصة يوفر إمكانية التداول على أسهم الشركات في بيئة متطورة وأنظمة إلكترونية حديثة ويوفر المعلومات المالية للمستثمرين، كما يتيح وسيلة لتلاقي قوى العرض والطلب، في الوقت الذي يساعد الإدراج هذه الشركات على التغلب على مشكلة التمويل، ومن ثم زيادة قدرتها على لعب دور هام في عملية التنمية.

وأضافت أن إدراج هذه الشركات في الأسواق المالية المحلية يوفر منصة اقليمية لإدراج الشركات المماثلة في دول مجلس التعاون والدول العربية، مما ينعكس بشكل أفضل على الاقتصاد الوطني.

وتطرق الكتيب إلى الإجراءات التنفيذية لإدراج الشركات المساهمة، مشيراً إلى أن موافقة مجلس إدارة الشركة على إدراج أسهمها في السوق، من أحد شروط الإدراج، إضافة إلى ضرورة أن يكون رأس مال الشركة مدفوعاً بالكامل، وأن تصدر ميزانيتها المدققة لأخر سنتين ماليين، وألا يقل حقوق المساهمين في الشركة عند تقديم طلب الإدراج، عن رأس المال المدفوع للشركة.

وتابع الكتيب أن من شروط الإدراج، ألا يقل عدد المساهمين في الشركة عن 30 مساهماً عند الإدراج، وأن يقدم مجلس إدارة الشركة تعهداً بمسؤوليته عن صحة ودقة واكتمال البيانات والمعلومات التي يتضمنها طلب الإدراج والمستندات والتقارير التي تقدمها الشركة إلى الهيئة. وتطرق الكتيب إلى إجراءات الإدراج، مبيناً الشروط المستندات الواجب توفرها لتقديم طلب الإدراج، ليصار إلى البت في طلب الإدراج.

ونكر أن الهيئة تصدر قرارها في طلب الإدراج خلال 30 يوماً من تاريخ تقديمه مستوفياً، ويتم إخطار الشركة بالقرار خلال أسبوعين من تاريخ إصداره.

وأشار إلى أن الشركة تلتزم بنشر ملخص عن بياناتها المالية السنوية المدققة لأخر سنتين ماليين وعن نتائج أعمالها خلال تلك الفترة في صحيفتين يوميتين تصدران في الدولة إحداهما باللغة العربية والأخرى بالإنجليزية، وذلك قبل 10 أيام من تاريخ إدراجها بالسوق، مشيراً إلى أن على الشركة التي حصلت على موافقة الهيئة، التقدم للسوق

أصدرت هيئة الأوراق المالية والسلع كتيباً توعوياً حول "السوق الثانية"، وذلك ضمن استراتيجيتها لتوعية المستثمرين.

وعرض الكتيب للإجراءات التنفيذية لإدراج الشركات المساهمة الخاصة، من حيث التطبيق وشروط الإدراج، وإجراءات الإدراج، كما تضمن عرضاً لقرار مجلس الإدارة رقم 1 لسنة 2014 بشأن النظام الخاص بإدراج أسهم الشركات المساهمة الخاصة، وسرد الكتيب عدداً من الأسئلة الشائعة حول القرار والإجابات عليها.





حلقة نقاشية عن المخاطر والتحديات المرتبطة بالاستثمار في الشركات حديثة التأسيس

تلك الدراسات تتضمن تنويهاً بأن دراسة الجدوى تم إعدادها بناء على أسس افتراضية، ولا توجد أي ضمانات لتحقيق النتائج أو العوائد الواردة بالدراسة أو حتى ضمان لرأس المال المستثمر، بعبارة أخرى فإن الجهات الاستشارية تخلي مسؤوليتها عن ضمان تحقيق أي نتائج واردة بالدراسة، بل إن هذه الدراسات تستند في أجزاء كثيرة منها على افتراضات ومعلومات يتم توفيرها من خلال المؤسسين وتعكس رؤيتهم وتوقعاتهم الخاصة حول مستقبل الشركة.

وأوضح الخبراء أن الأسواق تنطوي على بيئة تنافسية ذات مستوى مرتفع في أغلب الأنشطة الاقتصادية، الأمر الذي يمثل تحدياً كبيراً للشركات حديثة التأسيس لكي تتمكن من التواجد وممارسة أنشطتها وتكوين قاعدة عملاء وحجم أعمال مستقر، في ظل عدم توافر ممارسات عملية وسجل أعمال سابق يدعم تواجدها بالأسواق المستهدفة. ونبه المشاركون في الحلقة النقاشية إلى أن الشركات حديثة التأسيس تتطلب فترات زمنية قد تمتد لسنوات من تاريخ تأسيسها حتى تتمكن من تثبيت أعمالها بالأسواق وتحقيق عوائد وارباح للمستثمرين، بعكس الشركات القائمة والتي يوجد لديها سابقة أعمال وسجل إنجازات ونتائج مالية وتشغيلية سابقة تمكن المستثمرين من اتخاذ قراراتهم الاستثمارية وفق أسس سليمة.

نظمت هيئة الأوراق المالية والسلع حلقة نقاشية شارك فيها خبراء من قطاع الأوراق المالية، واستهدفت التعريف ببعض المخاطر التي قد يتعرض لها المستثمرون والتحديات المرتبطة بالاستثمار والاكتمال في رؤوس أموال الشركات حديثة التأسيس.

ونوه المشاركون إلى أنه على الرغم من وجود مخاطر محتملة للاستثمار في الأسواق المالية بصفة عامة، إلا أن الاستثمار في الشركات حديثة التأسيس ينطوي على مخاطر إضافية. واستعرض المشاركون الأسباب التي تسهم في وجود هذه المخاطر، ومن أهمها:

عدم وجود أي سابقة أعمال أو سجل للإنجازات لدى الشركات حديثة التأسيس، يمكن من خلالها البرهنة على قدرة المؤسسين أو المديرين على تحقيق العوائد المرجوة من الأنشطة التي ستقوم بها الشركة، وذلك بعكس الشركات القائمة والتي تطرح نسبة محددة من أسهمها للاكتتاب العام للجمهور، والتي تتمتع بسجل أعمال وإنجازات، واثبتت قدرتها على تحقيق الأرباح، الأمر الذي يمكن المستثمر من اتخاذ قراراته الاستثمارية في ظل نتائج ملموسة.

بالرغم من إعداد دراسات جدوى اقتصادية للأنشطة التي ستمارسها الشركات حديثة التأسيس من قبل جهات استشارية متخصصة، فإن

ورش عمل لتأهيل المحللين الماليين المعتمدين والوسطاء المرخصين وضباط الامتثال

نظم مركز هيئة الأوراق المالية والسلع للتدريب مجموعة من ورش العمل والدورات التدريبية اشتملت على دورة "مدير الثروات المعتمد" التي تم تنفيذها بالتعاون من الأكاديمية الأمريكية للإدارة المالية، وذلك تفعيلاً لمذكرة التفاهم الموقعة بين الجانبين، وشهد البرنامج حضوراً لافتاً من جانب المشاركين من دول مجلس التعاون الخليجي.

ونظم المركز برنامج شهادة "ضابط الامتثال المعتمد" المعتمدة رسمياً من قبل كل من الجمعية العالمية للامتثال وهيئة الأوراق المالية والسلع، والتي تعد من البرامج المهنية المعترف بها عالمياً. وقد انتظم في هذا البرنامج مدراء ومسؤولو الامتثال من داخل الدولة وخارجها.

كما نظم دورته الثانية هذا العام من برنامج "التحليل الفني للتأهيل للمستوى الأول لمحلل فني معتمد" الذي حضره أكثر من ثلاثين مشاركاً من موظفي المصارف وشركات الاستشارات المالية والوساطة ومديري الثروات. حاضر في البرنامج محمد أشرف نائب رئيس الاتحاد الدولي للمحللين الفنيين. وتناول المحاضر خلال البرنامج موضوعات متعددة من بينها تعريف التحليل الفني، واختلافه عن التحليل الأساسي، ونظرية داو، وكيفية التعرف على الاتجاهات، ومفاهيم الدعم والمقاومة، والأشكال السعرية، والمؤشرات وأهميتها، وغيرها من الموضوعات.

وفي الوقت نفسه يواصل مركز التدريب برنامجته المخصص لدورات الإعداد لشهادات الترخيص المهني لمعهد الأوراق المالية والاستثمار بالملكة المتحدة CISI. وفي سياق متصل، نظم قسم التوعية بالهيئة ندوة توعوية عن صناديق الاستثمار حضرها عدد من المحللين الماليين والمهتمين في كل من أبوظبي ودبي.

28.5 مليار دولار تداولات بورصة دبي للذهب والسلع في نوفمبر بنمو 19%

شهدت أحجام التداول في بورصة دبي للذهب والسلع خلال شهر نوفمبر نمواً بنسبة 19% مقارنة بالفترة نفسها من العام الماضي، مع تداول 981.925 عقداً بقيمة 28.5 مليار دولار. وحقت عقود الذهب الأجلة، التي تعد أهم العقود في البورصة، تداول 46.066 عقداً في شهر نوفمبر، مسجلة نمواً كبيراً بلغت نسبته 22% مقارنة مع شهر نوفمبر من العام الماضي، و39% مقارنة مع شهر أكتوبر الفائت.

وسجل قطاع العملات في بورصة دبي للذهب والسلع نمواً بنسبة 18% مقارنة مع الفترة نفسها من السنة الماضية، ليستحوذ على 93% من إجمالي حجم التداول الشهري في البورصة مع تداول 910.608 عقود. كما شهدت البورصة أيضاً تداولاً نشطاً على عقود الروبية الهندية الأجلة المصغرة الجديدة، في أول شهر كامل من التداول في نوفمبر. وسجلت عقود الروبية الهندية الأجلة المصغرة المقومة بالجنيه الاسترليني 1.607 عقود، بينما سجلت عقود الروبية الهندية الأجلة المصغرة المقومة باليورو 2.391 عقداً. وشهدت عقود مؤشر سينسكس الأجلة في بورصة دبي للذهب والسلع نمواً بنسبة 47% مقارنة بالفترة نفسها من العام الماضي.

وقال جورانج ديساي، الرئيس التنفيذي المؤقت لبورصة دبي للذهب والسلع: «يعكس النمو المستمر في أحجام تداول عقود الذهب الأجلة الاهتمام المتزايد من المتداولين العالميين في استخدام هذا العقد للنحوظ الفعّال ضد تقلبات الأسعار. وهذا الأمر مبشر بالخير وخاصة ونحن على أعتاب إطلاق عقود الذهب الفورية في مطلع العام المقبل. ونحن ملتزمون على الدوام بالسعي لتطوير منتجات مبتكرة بناءً على متطلبات المشاركين في السوق، وتزويدهم بالخدمات والبنية التحتية الضرورية للتداول بسلاسة. كما أننا نتطلع إلى توسيع محفظتنا الخاصة بالأسواق الناشئة بإطلاق ثلاثة عقود عملات جديدة في القريب العاجل».

بورصة دبي للذهب والسلع تفوز بلقب «بورصة العام» للسنة الثانية على التوالي



(الهندية)، والثاني هو مؤشر عائد كلي يأخذ في الاعتبار كلاً من أداء السعر وتوزيعات الأرباح، ويحتسب بالدولار الأمريكي. كما أطلقت بورصة دبي للذهب السلع عقدتين مصغرتين أجلين لأزواج العملات، هما الروبية الهندية/ الجنيه الاسترليني، والروبية الهندية/ يورو. وتعزز بورصة دبي للذهب والسلع أيضاً إطلاق مجموعة واسعة من منتجات عملات الأسواق الناشئة، التي تستهدف العملاء في الشرق الأوسط، في عام 2015، وتشمل خطط البورصة حالياً إطلاق ثلاثة عقود عملات أجلة جديدة هي راند جنوب إفريقيا، والروبل الروسي والوون الكوري.

هذا وتغطي محفظة منتجات بورصة دبي للذهب والسلع حالياً مجموعة متنوعة من فئات الأصول التي تشمل المؤشرات، والمنتجات الهيدروكربونية والمعادن الثمينة والمعادن الأساسية والعملات. ومنها أول عقود روبية هندية في العالم، وكذلك أول عقد نحاس، وعقود مؤشر سينسكس الأجلة وعقود مؤشر MSCI الهند الأجلة في منطقة الشرق الأوسط.

فازت بورصة دبي للذهب والسلع (DGCX) بلقب "بورصة العام 2014" في الشرق الأوسط وأستراليا، وذلك من قبل مجلة "FOW" الرائدة عالمياً في مجال المشتقات المالية.

وجاء فوز بورصة دبي للذهب والسلع بهذه الجائزة نتيجة تحقيقها نمواً وابتكاراً ملموسين، حيث استحوذت على استحسان لجنة التحكيم بسبب النمو المذهل في أحجام التداول والابتكار في منتجاتها خلال هذا العام. وقد تسلمت البورصة الجائزة خلال حفل خاص عقد في لندن في 9 ديسمبر الماضي.

وبهذه المناسبة، قال جورانج ديساي، الرئيس التنفيذي المؤقت لبورصة دبي للذهب والسلع: "نحن فخورون بالحصول على هذا التقدير المرموق من مجلة FOW للسنة الثانية على التوالي، كما أننا نشكرنا من أقراننا في الصناعة. لأنها تمثل شهادات من أقراننا في الصناعة. ويهمننا التأكيد أن بورصة دبي للذهب والسلع مستمرة بتطوير منتجات وخدمات مبتكرة تلبي متطلبات إدارة المخاطر والمتطلبات الاستثمارية لطيف واسع من مختلف فئات المشاركين في السوق. وجدير بالذكر أننا قمنا في أكتوبر الفائت، بإدراج أربعة عقود جديدة تركز على الهند، مصممة لتلبية متطلبات التداول للعملاء الأفراد والمؤسسات على حد سواء. وفي وقت سابق من هذا العام، قمنا أيضاً بتعزيز منصة تداولنا الجديدة، EOS، لتسهيل التداول بعمولات متعددة، وإدراج الخيارات، والتسليم الفعلي للمنتجات وتحسين كفاءة الأرباح".

إلى ذلك، عززت البورصة عروض منتجاتها مع إطلاق منتجي مؤشرات جديدين وعقدين مصغرتين للروبية الهندية في أكتوبر الماضي. وتشمل منتجات المؤشرات التي تم إطلاقها عقدين مؤشر MSCI الهند، أولهما مؤشر عائد السعر يأخذ بعين الاعتبار الأداء السعري لـ 67 سهماً تأسيسيًا بالعملة المحلية (الروبية

«دبي للذهب والسلع» تطلق زوجين جديدين من عقود الروبية الهندية الأجلة المصغرة



أطلقت بورصة دبي للذهب والسلع زوجين جديدين من عقود الروبية الهندية الأجلة المصغرة والمقومة بكل من الجنيه الإسترليني واليورو. وتمت عمليات المقاصة لهذين العقدين الجديدين، اللذين بدأت البورصة بتداولهما في 26 أكتوبر 2014، من قبل شركة دبي لمقاصة السلع.

المقام الأول في إطلاق عقدين من أزواج الروبية الهندية الأجلة المصغرة على المستثمرين الأفراد. نحن نحرص على ضمان التنوع الضروري في مجموعة منتجاتنا لخدمة كلا الجانبين من العملاء. سوف تزيد العقود المصغرة الجديدة جاذبية حقيقتنا من المنتجات الهندية، في حين تقدم قيمة هائلة للمستثمرين الأفراد الذين يسعون للحفاظ ضد تقلبات العملات العالمية".

ويتم تداول عقود الروبية الهندية/الجنيه الإسترليني الأجلة المصغرة بالجنيه الإسترليني، وعقود الروبية الهندية/اليورو الأجلة المصغرة باليورو. وتتم عملية التسوية النقدية لكلا العقدين بالدولار الأمريكي.

ويبلغ سعر العقدين الجديدين 400 ألف روبية لكل مجموعة مقارنة مع 2 مليون روبية للمجموعة الواحدة من عقود الروبية الهندية العادية الحالية في بورصة دبي للذهب والسلع. وسوف يشجع الإصدار الأصغر حجماً من هذه العقود المشاركين من تجار التجزئة، والمستثمرين الأفراد، والشركات الصغيرة والمتوسطة، على إدارة مخاطر الأسعار والمخاطر الناتجة عن التعرض لتقلبات اليورو والجنيه الإسترليني مقابل الروبية الهندية بصورة فعّالة من حيث التكلفة. كما سيوفر العقدان الجديدان أيضاً فرصاً مضاربة جديدة.

وتتكامل هذه العقود الجديدة مع عقود الروبية الهندية الأجلة المصغرة، وهي العقود الأولى من نوعها التي يتم إدراجها للتداول في المنطقة، مع المحفظة الحالية لبورصة دبي للذهب والسلع من منتجات الروبية الهندية والتي تتضمن عقود الروبية الهندية الأجلة، وعقود خيارات الروبية الهندية، وعقود الروبية الهندية الأجلة المصغرة. وتعتبر بورصة دبي للذهب والسلع سوقاً مرجعية هامة لعقود الروبية الهندية المتداولة في البورصة، مع حصة سوقية تفوق 35%.

وتعتبر هذه المرة الأولى التي تطلق فيها بورصة دبي للذهب والسلع عقدي عملات متقاطعة يتم تداولهما بعملة محددة وتسويتهما بعملة أخرى. ومن خلال قدراتها على التداول بعملات متعددة، تتيح بنية التداول التحتية المتطورة (EOS) لبورصة دبي تسهيل تداول مثل هذا النوع من منتجات العملة بشكل سلس.

وقال جورانج ديساي الرئيس التنفيذي بالوكالة لبورصة دبي للذهب والسلع: "إطلاق عقود عملات متقاطعة من العملات يوضح النظرة الاستراتيجية لبورصة دبي للذهب والسلع. لقد أطلقنا عقدين مؤثر مورغان ستانلي الهند الأجلة في الأسبوع الماضي الموجهان بشكل عام للشركات والمؤسسات، بينما ركزنا في

عزيزي المستثمر..

يمكنك عبر الموقع الإلكتروني لهيئة www.sca.gov.ae الاستفادة من نظام فض المنازعات، وخدمة التحكيم في المنازعات المتعلقة بالأوراق المالية.